برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير
مجلس الإدارة
عن أعمال دورته الاستثنائية الثالثة

٣ - ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢

الجمعيـــة العامـــة

الوثـائق الرسـمية : الدورة السابعـة والأربعون

الملحـق رقـم ٢٥ (A/47/25)

الأمـم المتحـدة

نيويورك ، ١٩٩٢

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثائق الأمـم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثـائق
الأمـــم المتحـــدة

ISSN 0252-2101

[الاصل : بالانكليزية]
[٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣]

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
اولا -	مقدمة	١	١
ثانيا -	تنظيم أعمال الدورة	٢ -٣٧	٢
الف -	افتتاح الدورة	٢	٢
باء -	الحضور	٣ -٩	٢
جيم -	أعضاء المكتب	١٠-١١	٤
دال -	وثائق التفويض	١٢	٥
هاء -	جدول الاعمال	١٣	٥
واو -	تنظيم أعمال الدورة	١٤-١٥	٦
زاي -	البيان الاستهلالي للمدير التنفيذي	١٦-٢٢	٦
حاء -	بيان الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية	٢٣-٣٧	٨
ثالثا -	النظر في التقرير التجميعي عن حالة البيئة الذي سيقدم الى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية وخطة العمل لمكافحة التصحر وتمويلها والنظر في التقرير الموحد للامين العام بشأن مواصلة المتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ و ١٨٧/٤٣	٢٨-١٠٠	١٠
الف -	ملاحظات عامة	٢١-٣٨	١١
باء -	النظر في التقرير التجميعي عن حالة البيئة الذي سيقدم الى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية	٣٩-٦٥	١٣
جيم -	خطة العمل لمكافحة التصحر وتمويلها	٦٦-٧٧	١٨
دال -	النظر في التقرير الموحد المقدم من الامين العام بشأن مواصلة المتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ و ١٨٧/٤٣	٧٨-٩٩	٢١
هاء -	الإجراءات التي اتخذها المجلس	١٠٠	٢١

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
رابعا - اعتماد التقرير	١٠١-١٠٢	٢٧
خامسا - اعتماد المقررات	١٠٣-١٢٠	٢٨
سادسا - مسائل تتطلب اهتماما خاصا من الجمعية العامة و/أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٢١-١٢٨	٣٣
ألف - التصحر	١٢٣-١٢٤	٣٣
باء - التقرير الموحد للأمين العام بشأن مواصلة المتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢	١٢٥-١٢٦	٣٣
جيم - حالة البيئة	١٢٧-١٢٨	٣٤
سابعا - اختتام الدورة	١٢٩-١٣٣	٣٥
المرفق الأول - المقررات التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثالثة		٣٧
المرفق الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثالثة		٥١

أولا - مقدمة

١ - عملا بمقرر مجلس الادارة ٣/١٦ المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٩١ ومقرر الجمعية العامة ٤٦/٤٦٢ المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، عقد برنامج الامم المتحدة للبيئة دورته الاستثنائية الثالثة في مقر البرنامج بنيروبي في الفترة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وقد اعتمد المجلس هذا التقرير في الجلسة الخامسة للدورة ، المعقودة في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

ثانيا - تنظيم أعمال الدورة

الف - افتتاح الدورة

٢ - قام السيد ل . ب . جي مازيراك (هولندا) ، رئيس المجلس ، بافتتاح الدورة الاستثنائية الثالثة لمجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للبيئة في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

باء - الحضور

٣ - حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الاعضاء في مجلس الادارة (١) :

الاتحاد الروسي	الدانمرك
الارجنتين	رواندا
اسبانيا	رومانيا
استراليا	زائير
المانيا	زمبابوي
اندونيسيا	سري لانكا
اوروغواي	السنغال
ايران (جمهورية - الإسلامية)	شيلي
ايطاليا	الصين
باكستان	غامبيا
البرازيل	غيانا
البرتغال	فرنسا
بنغلاديش	الفلبين
بوتان	فنزويلا
بوروندي	كوت ديفوار
بولندا	كولومبيا
بيرو	الكويت
تايلند	كينيا
تشيكوسلوفاكيا	ليسوتو
تونس	ماليزيا

(١) تقررت عضوية مجلس الادارة عن طريق الانتخابات التي جرت في الجلسة العامة الخامسة والاربعين للجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، والجلسة العامة السادسة والستين للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين، المعقودة في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، والجلسة العامة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين المعقودة في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ (المقررات ٣٠٩/٤٤ و ٣١٧/٤٥ و ٣٠٦/٦٤) .

المكسيك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا

٤ - وحضر الدورة مراقبون عن الدول التالية غير الاعضاء في مجلس الادارة ولكنهـــا اعضاء في الامم المتحدة أو في وكالات متخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية :

الاردن
استونيا
اسرائيل
أوغندا
ايسلندا
بلجيكا
تركيا
توغو
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جيبوتي
زامبيا
السودان
السويد
سويسرا
العراق
عمان
غانا
غينيا
فنلندا
كازاخستان
الكرسي الرسولي
كندا
كوستاريكا
ليبريا
مصر
المغرب
ملاوي
ملديف
المملكة العربية السعودية
موريتانيا
موزامبيق
اليمن
اليونان

٥ - وحضر الدورة ممثلون عن هيئات الامم المتحدة ووحدات الامانة التالية :

أمانة مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية

أمانة اللجنة الحكومية الدولية للتفاوض بشأن وضع اتفاقية إطارية لتغيـــر المناخ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

إدارة التعاون التقني لاغراض التنمية التابعة للامم المتحدة

برنامج الامم المتحدة الانمائي

مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

منظمة الامم المتحدة للطفولة

مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني .

٦ - وحضر الدورة ممثلون عن الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة التالية :

منظمة العمل الدولية

منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة

منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الطيران المدني الدولي

منظمة الصحة العالمية

البنك الدولي

المنظمة العالمية للارصاد الجوية

منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو.

٧ - كما حضر الدورة ممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية الاخرى التالية :

لجنة المجتمعات الاوروبية
منظمة المؤتمر الاسلامي

٨ - وعلاوة على ذلك ، حضر الدورة مراقبون عن ١٤ من المنظمات الدولية غير الحكومية .

٩ - وحضر الدورة مراقبون عن المنظمات الاخرى التالية :

المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وفلسطين

جيم - أعضاء المكتب

١٠ - وفقا للمادة ١٨ من النظام الداخلي "يقوم مجلس الإدارة في بداية الجلسة الاولى لدورته العادية بانتخاب رئيس وثلاثة نواب للرئيس ومقرر ، من بين أعضائه" . وتنص المادة ١٩ على أن يشغل الرئيس ونواب الرئيس والمقرر مناصبهم إلى حين انتخاب من يخلفهم (أي ، في الجلسة الاولى من الدورة العادية التالية) إلا أنه لا يجوز لاي منهم أن يشغل منصبه بعد انقضاء فترة ولاية العضو الذي يمثله . وبناء على ذلك ، واصل أعضاء المكتب الاربعة الآتية أسماؤهم والذين تم انتخابهم في الدورة العادية السادسة عشرة عملهم كل في منصبه في الدورة الاستثنائية الثالثة :

../..

الرئيس : السيد ل . ب . جي ، مازيراك (هولندا)

نواب الرئيس : السيد هـ داليندرا أمان (اندونيسيا)
السيد سي . أيه . ليبورد (غيانا)
السيد ف . بيناشكا (تشيكوسلوفاكيا)

١١ - وإلى جانب ذلك ، قام المجلس في الجلسة الاولى للدورة بانتخاب السيد إي . ت . موندانجيبفوبفو (زمبابوي) بالتزكية لمنصب المقرر الذي أصبح شاغرا لانتهاء فترة ولاية عضو المجلس الذي كان يمثله المقرر المنتخب في الدورة السادسة عشرة السيد ج . اتووكي كامانير (أوغندا) ، في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

دال - وثائق التفويض

١٢ - وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي للمجلس ، قام المكتب بفحص وثائق تفويض الممثلين الحاضرين للدورة الاستثنائية الثالثة . وقد وجد المكتب أن الوثائق سليمة ، وقدم الرئيس ، نيابة عن المكتب ، تقريرا بذلك إلى المجلس الذي وافق على تقرير المكتب في الجلسة الخامسة للدورة المعقودة في ٥ شباط/فبراير .

هاء - جدول الاعمال

١٣ - في الجلسة الافتتاحية للدورة ، أقر المجلس جدول الاعمال التالي للدورة بناء على جدول الاعمال المؤقت الذي وافق عليه المجلس في دورته السادسة عشرة (UNEP/GCSS.III/1) :

١ - افتتاح الدورة .

٢ - إقرار جدول الاعمال .

٣ - وثائق تفويض الممثلين .

٤ - النظر في التقرير التجميعي عن حالة البيئة الذي سيقدم الى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية .

٥ - خطة العمل لمكافحة التصحر وتمويلها .

٦ - النظر في التقرير الموحد للامين العام بشان مواصلة المتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ .

٧ - اعتماد التقرير .

٨ - اختتام الدورة .

واو - تنظيم أعمال الدورة

١٤ - نظر مجلس الإدارة ، في الجلسة الا نتاحية للدورة ، في تنظيم أعمال الدورة ، واقره على ضوء التوصيات الواردة في جدول الاعمال المؤقت المشروح UNEP/GCSS.III/1 (Add.1/Rev.1 و Corr.1) والجدول الزمني للاجتماعات الذي اقترحه المدير التنفيذي (UNEP/GCSS.II/Add.1/Rev.1 و Corr.1 ، المرفق الاول) .

١٥ - وقرر المجلس أيضا أن ينشئ فريقا تفاوضيا مفتوح العضوية وغير رسمي برئاسة رئيس المجلس ، وعضوية أساسية تتالف من ممثلين لكل مجموعة إقليمية ، للنظر في نصوص مشاريع المقررات قبل تقديمها إلى الجلسة العامة للنظر فيها رسمياً .

زاي - البيان الاستهلالي للمدير التنفيذي

١٦ - في الجلسة الافتتاحية للدورة استمع المجلس إلى بيان المدير التنفيذي الذي رحب فيه بالمشاركين وعرض على المجلس البنود الموضوعية الواردة في جدول الاعمال .

١٧ - واكد المدير التنفيذي على الحاجة إلى اعداد خطط عمل محددة وتفصيلية وعملية ومشفوعة ببيان التكاليف لتقديمها الى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ، على أن تكون معدة للتصديق عليها والالتزام بتمويلها ، وقال ان التقرير التحليلي عن حالة البيئة المعروض أمام المجلس يوضح انه على الرغم من الجهود المبذولة ، فان البيئة العالمية أسوأ حالاً الآن مما كانت عليه قبل عقدين من الزمان . إذ لم تحل قضية واحدة من القضايا البيئية الكبرى التي نوقشت في مؤتمر ستكهولم ، بل ظهرت مشاكل جديدة ذات ابعاد فلكية . ولقد تحققت خطوات إلى الامام في مجالات رئيسية معينة ، بيد أن المكاسب المحققة بشق الانفس في مجال ما ، كثيراً ما يواكبها حدوث تدمير سريع في مجال آخر . ويوجز التقرير كذلك أمثلة للاهداف التي يمكن تحقيقها والتي يمكن ان

تشكل جدول أعمال للعمل خلال العقد المقبل . ويتعذر تحقيق أي من هذه الاهداف ما لم يتصد المجتمع الدولي لعدد من القضايا شديدة الترابط ، كنقل التكنولوجيا والموارد المالية الإضافية ، والمشاركة الجماهيرية ، وتحديد تكاليف دقيقة لاستراتيجيات الاستجابة ، والتقاسم العادل للموارد الطبيعية ، واجراء اصلاحات جوهرية في نظم التسعير بحيث تظهر تكلفة السلع والخدمات البيئية ، والتعارض غير الضروري بين اللوائح التجارية والمعايير البيئية ، ومنح البلدان النامية حصة عادلة في سوق التجارة العالمية . ولقد بدأت تعديلات لندن التي أدخلت على بروتوكول مونتريال في التصدي لقضية نقل التكنولوجيا ، كما أحرز بعض التقدم في مجال الموارد الإضافية مع انشاء المرفق البيئي العالمي والصندوق المتعدد الأطراف للأوزون . إلا أنه من الواضح ان ضخامة الموارد المطلوبة أمر يتجاوز طاقة الخزائن الوطنية المثقلة بالاعباء . وليس ثمة بديل عن البحث بصورة جدية وعلى وجه الاستعجال عن مصادر جديدة لتوليد الإيرادات تحقيقاً لكفاية وتلقائية تدفق الأموال التي تشتد الحاجة إليها . ومن الضروري أيضا ان نتحقق من ان البرامج الممولة بالفعل قابلة للتشغيل وانها تلقى الدعم من الناس . ومع تسليمه بأن المجلس ليس بوسعه حسم كل هذه القضايا ، فقد أعرب المدير التنفيذي عن اعتقاده بأنه بوسع هذا المجلس ان يبعث بأقوى اشارات التأييد إلى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ، الذي سيكون الحكم بنجاحه مرهون بحسمه لتلك القضايا . وقال ان نجاح المؤتمر يتوقف على التقدم الذي قد يحرز خلال الشهرين أو الثلاثة شهور القادمة ، في الجولات النهائية لمفاوضات تغير المناخ والتنوع البيولوجي ، وفي الدورة الرابعة والاخيرة للجنة التحضيرية .

١٨ - وقد أوجز تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن التنمية المستديمة ، المبادرات المتخذة على المستوى الوطني وفي إطار منظومة الأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ توصيات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والمنظور البيئي . ويحدد التقرير الجانب الكبير من العمل البناء الذي تحقق بالفعل ، وكشف عن حجم العمل المطلوب إنجازه .

١٩ - ويوضح تقرير المدير التنفيذي عن التصحر ان السجل الخاص بهذه القضية يدعو إلى الاسى . ويتضمن التقرير عددا من خيارات السياسة المحددة التكاليف لمعالجة هذه المشكلة : أولها حماية الـ ٣٠ في المائة من مساحات الاراضي الجافة الاقل تأثراً أو غير المتأثرة بالتصحر ، ويضيف الخيار الثاني تدابير تصحيحية إلى الاراضي الجافة المتصحرة بدرجة معتدلة ؛ ويشتمل الخيار الثالث على التصدي لسائر نطاق التصحر . وليس صحيحاً الاعتقاد بأن الطريق الاقل تكلفة ، الذي يشمل الاراضي الجافة الاقل تأثراً ، هو الافضل . ومع التسليم بأن الخيار الثاني أكثر تكلفة ، إلا انه بدونه ستتزايد مساحات الاراضي غير المنتجة في وقت نحتاج فيه إلى كل بوصة مربعة من الارض لانتاج الغذاء ؛ لا سيما في مناطق الاراضي الجافة حيث يعيش الكثيرون من فقراء العالم .

٣٠ - وبرغم أوجه القصور ، وفي مواجهة النقص في التمويل وفي الموظفين الذي تعانيه الأمانة ، فقد ساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في طرح قضايا معقدة تتطلب اختيارات صعبة . لقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من الدارسة بشأن الإدارة والتنظيم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي طلبها هذا المجلس في دورته السادسة عشرة ، وقد وزعت نتائجها على المجلس بناء على طلبه .

٣١ - وفي ختام كلمته ، قال المدير التنفيذي إن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية يتيح الفرصة لبناء مجتمع جديد من الأمم يقوم على مبادئ الترابط والمشاركة والإنصاف الاقتصادي والمسؤولية المشتركة بين الأجيال . وهي فرصة ينبغي عدم اهدارها .

٣٢ - وقد وزع النص الكامل لبيان المدير التنفيذي بعد ذلك كوثيقة رسمية للمجلس (UNEP/GCSS.II/5 و Corr.1) .

حاء - بيان الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية

٣٣ - استمع المجلس في جلسته الافتتاحية أيضا الى بيان الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وقد ألقاه ، نيابة عنه ، نائب الأمين العام للمؤتمر ، الذي حدد فيه المهام الملقاة على عاتق الدورة المقبلة والنهائية للجنة التحضيرية للمؤتمر . وقال إن المجموعة الرئيسية للوثائق المعروضة على الدورة تتكون من اقتراحات جدول أعمال القرن ٢١ ، صيغت في إطار الهيكل المتفق عليه في الدورة الثالثة . وتشتمل على تقييمات سبل التنفيذ المطلوبة بما فيها التمويل وتحديد التكاليف .وشدد على أهمية البنود الموضوعية المطروحة حاليا أمام المجلس بالنسبة للمؤتمر . وقال إنه فيما يتعلق بقضية التصحر ، فقد استفادت أمانة المؤتمر من العمل الذي أنجزه برنامج الأمم المتحدة للبيئة للدورة الاستثنائية وقد وضع ذلك في الاعتبار تماما في الاقتراحات بجدول أعمال القرن ٢١ التي ستطرح على اللجنة التحضيرية في دورتها الرابعة . وليس ثمة شك كذلك في أن تقرير المدير التنفيذي بشأن حالة البيئة سيوفر خلفية مفيدة لمناقشة جدول أعمال القرن ٢١ .

٣٤ - إن البرامج الماثلة أو نحو ذلك التي يجري النظر فيها لإدراجها ضمن جدول أعمال القرن ٢١ لا يمكن أن توصف بأنها بيئية صرفة أو إنمائية بحتة . بل انها تتصدى لكل من مجموعتي القضايا ويمكن تجميعها في عدد ضئيل من الموضوعات الرئيسية : انعاش النمو والتنمية ؛ رفع مستويات المعيشة ؛ تغيير الأنماط الاستهلاكية ؛ إدارة المستوطنات البشرية ؛ صيانة الموارد ؛ استخدام الموارد المتقاسمة ؛ ادارة

النفايات ؛ ادارة المخاطر البيئية ؛ تعزيز الافرقة غير الحكومية . ولقد عولجت السبل المطلوبة للبرنامج في اطار كل منطقة برنامجية ، ومن الاهمية بمكان ان تتخذ القرارات بشان البرامج في سياق القرارات بشان سبل تنفيذها .

٣٥ - إن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يتطلب جهدا رئيسيا في مجال العلم والتكنولوجيا وبناء الطاقات في البلدان النامية . وتشكل هذه المجالات الثلاثة ، جنبا إلى جنب مع تنمية الموارد البشرية ، في بعض النواحي ، اهم مبادرة يجب ان يتخذها المؤتمر بغية خلق القدرة على التنمية المستديمة في القرن الحادي والعشرين . وان تحسين الترتيبات لاغراض التعاون العلمي ، ونقل التكنولوجيا وبناء الطاقات في البلدان النامية هي امور بالغة الاهمية ، وينبغي التوصل إلى اتفاقات محددة في كل من هذه المجالات خلال الدورة الرابعة للجنة التحضيرية .

٣٦ - وتتميز قضية التمويل أيضا باهمية كبرى : إذ تشتمل مجالات البرنامج على تقديرات ارشادية للتكاليف ، يتعين تحديدها بمزيد من التفصيل عندما يتم التوصل إلى اتفاق بشان البرامج . وتبدو الفاتورة الاجمالية ضخمة بالنسبة للتدفقات الحالية لمساعدات التنمية ، وان كان ذلك يعزى إلى ان ولاية المؤتمر واسعة وتشمل عملياً كل مجالات التنمية . وينشأ الجزء الاكبر من هذه المتطلبات اساساً من ثلاثة مجموعات : البرامج التي تتصدى لقضية الفقر والاحتياجات الاساسية ؛ والبرامج التي تتصدى لمشاكل الارض والمياه وادارة الاحراج ؛ والبرامج التي تتصدى للمستوطنات البشرية . ومن ثم ،

فإن مناقشة المتطلبات المالية في سياق جدول أعمال القرن ٢١ ينبغي أن تتناول الاحتياجات الإنمائية والمطالب البيئية بنفس القدر ، إن لم يكن أكبر ، بيد أنه ينبغي أن يكون واضحا ضرورة تقدير التكاليف وعمليات النقل ذات الصلة التي قد تنشأ عن الالتزامات بموجب الاتفاقيات العالمية المختلفة ، في إطار تلك الاتفاقيات وأنها لم تكن بالضرورة مشمولة ببرامج العمل في إطار جدول أعمال القرن ٢١ .

٣٧ - وفي ختام كلمته ، قال نائب الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ان المؤتمر يمثل ، من زاوية معينة ، نهاية العملية . غير انه يجب ان ينظر إليه أيضا على أنه بداية لمشاركة عالمية ومرحلة جديدة للتعاون في مجال التنمية والبيئة في النظام الدولي . وقال انه لا يخامره أي شك في ان برنامج الامم المتحدة للبيئة سيضطلع بدور كبير وهام بعد المؤتمر مثلما كان دوره قبل المؤتمر تماماً .

ثالثا - النظر في التقرير التجميعي عن حالة البيئة الذي سيقدم الى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية

خطة العمل لمكافحة التصحر وتمويلها

النظر في التقرير الموحد للامين العام بشأن مواصلة المتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢

٢٨ - عند النظر في البنود ٤ و ٥ و ٦ من جدول الاعمال أثناء الجلسات من ١ الى ٤ من الدورة ، المعقودة في الفترة من ٣ الى ٤ شباط/فبراير عام ١٩٩٢ ، كان معروضا على المجلس الوثائق التالية :

(أ) تحت البند ٤ من جدول الاعمال ، تقرير المدير التنفيذي المعنون "حالة البيئة (١٩٧٢-١٩٩٢) : انقاذ كوكبنا - التحديات والامال" (UNEP/GCSS.III/2 و Corr.1) بالاضافة الى الاجراء المقترح أن يتخذه مجلس الادارة بشأنه (UNEP/GCSS/III.2/Add.1 و Corr.1) ومشروع الفصل ٢٤ من التقرير الشامل عن حالة البيئة (UNEP/GCSS/III/INF.3) .

(ب) تحت البند ٥ من جدول الاعمال ، تقرير المدير التنفيذي عن حالة التصحر وتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (UNEP/GCSS.III/3 و Corr.1/Rev.1) بالإضافة الى الإجراء المقترح أن يتخذه مجلس الإدارة بشأنه (UNEP/GCSS.III/3/Add.1) ومذكرة المدير التنفيذي التي أحال بها تقرير الامين العام بشأن الدراسات التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ١٧٢/٤٤ ألف بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (UNEP/GCSS.III/INF.2 و Corr.1) .

(ج) تحت البند ٦ من جدول الاعمال ، مذكرة المدير التنفيذي التي أحال فيها التقرير الموحد للامين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٤٤ (UNEP/GCSS.III/4 و Corr.1) والإجراء المقترح من المجلس بشأن تقرير الامين العام (UNEP/GCSS.III/4/Add.1) .

وكان معروضا على المجلس أيضا ثلاثة مشاريع مقررات مقدمة من لجنة الممثلين الدائمين يتعلق واحد منها بكل من البنود المعروضة عليه : (UNEP/GCSS.III/L.1-3) .

٢٩ - وفي الجلسة العامة الاولى للدورة أشار الرئيس الى أن المجلس كان قد دعا المدير التنفيذي بمقرره ٦/١٦ أثناء دورته السادسة عشرة الى أن يقوم بالتعاقد مع شركة استشارية معترف بها دوليا كي تقوم بتقييم ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة وتنظيمه وأن يجعل النتائج التي يتم التوصل اليها في متناول الحكومات قبل ١ شباط/فبراير عام ١٩٩٣ . ولم يتم بعد نشر تقرير دراسة ادارة البرنامج أو توزيعه بجميع اللغات الرسمية . وبالرغم من أن الدراسة ليست ضمن جدول أعمال الدورة فإن محتويات التقرير تتعلق بالمواضيع المعروضة على المجلس ولذلك فان التعليقات الواردة في التقرير لن تستبعد .

٣٠ - وعرض المدير التنفيذي البنود ٤ و٥ و٦ في بيانه الاستهلالي للمجلس في الجلسة الافتتاحية للدورة . ويرد النص الكامل لذلك البيان في الوثيقة UNEP/GCSS.III/5 and Corr.1 كما يرد موجز لذلك في الفصل الاول في الفقرات من ١٦ الى ٢٢ أعلاه .

ألف - ملاحظات عامة

٣١ - أشار كثير من الممثلين عند مناقشة البنود ٤ ، ٥ و ٦ الى أن الدورة الاستثنائية لمجلس الإدارة تنعقد في مرحلة حاسمة من مراحل التحضير لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية وأنه من المهم للغاية أن يقدم برنامج الامم المتحدة للبيئة مدخلات ذات مستوى رفيع جداً تضمن دقة جميع المواد الوقائعية المقدمة . ورأى أحد الممثلين أن على مجلس الإدارة أن يرشد برنامج الامم المتحدة للبيئة طوال عملية مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية لتمكين برنامج الامم المتحدة للبيئة من أداء وظائفه الحالية والمقبلة .

٣٢ - وأشار بعض الممثلين الى أن المشاركة والتعاون العالميين ، بالإضافة الى الإقرار الخاص باحتياجات البلدان النامية أمور أساسية لكي يتكلل المؤتمر بالنجاح . وأعرب بعض الممثلين عن ثقتهم في أن مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية سيتيح الفرصة لاستكشاف نهج جديدة .

٣٣ - وشدد أحد الممثلين على أهمية تنسيق مدخلات المنظمات غير الحكومية في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية . وذكر أحد الممثلين أنه قد انشئت في بلده آلية استشارية تتيح لجميع قطاعات المجتمع أن تشارك في العمل التحضيري للمؤتمر .

٣٤ - وقال بعض الممثلين إنهم سيقدمون ما يلزم من تعهدات لضمان نجاح مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في جميع الجوانب وانهم يعتبرون أن التوصيات المؤسسية التي سيقدمها المؤتمر تعد أساسية لنجاح ما سيتبع ذلك من عمل ، بينما أشار أحد الممثلين إلى أن النتائج التي يتوصل إليها مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية يمكن تنفيذها بواسطة المؤسسات القائمة بعد إعادة تشكيل هيكل منظومة الامم المتحدة . وأوصى ممثلون آخرون بأن تكون صيغ التنفيذ المحددة جزءا لا يتجزأ من سائر المناقشات وأن تكون النتائج عملية المنحى وأن تنشأ آليات لمنع وتسوية المنازعات في المسائل البيئية .

٣٥ - وقال ممثل إنه يتوقع أن تتم الموافقة على جدول أعمال القرن ٢١ ، وأضاف إنه يعلق أهمية قصوى على اتخاذ تدابير ملموسة بشأن التنمية المستديمة للموارد الحية في المحيطات ، ووضع اتفاقية دولية بشأن منع التلوث البحري وتقييد وإنهاء إغراق المواد العضوية المستمرة ، وتحسين النظم الدولية لنقل المواد الخطرة ووضع حوافز اقتصادية للنهوض بمنتجات سليمة بيئيا . وشدد بعض الممثلين على الحاجة إلى التصدي لمسألة تحسين الرصد البيئي .

٣٦ - وأشار عدة ممثلين إلى أهمية اعتماد اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي وشدد أحد الممثلين على ضرورة أن تتصف المؤسسات المتعددة الأطراف والآليات المنشأة في ذلك الإطار بالشفافية والديمقراطية في مجرى عملها لكي تكسب ثقة البلدان النامية .

٣٧ - وأبدى أحد الممثلين مساندته لإنشاء مركز للأمم المتحدة للاستجابة لحالات الطوارىء البيئية . وقال إن البلدان النامية تحتاج إلى مساعدة لكي تضع تشريعات وطنية سارية المفعول كيما تكمل الصكوك القانونية الإقليمية والدولية السارية .

٣٨ - أشار ممثلون كثيرون إلى أهمية برنامج الامم المتحدة للبيئة في تنفيذ قرارات مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية وإلى دور البرنامج الجديد في مواجهة هذا التحدي . ودعا أحد الممثلين إلى إنشاء آلية لاستعراض التقدم الذي تحرزه الحكومات في الوفاء بما سوف تلتزم به في المؤتمر .

باء - النظر في التقرير التجميعي عن حالة البيئة الذي سيقدم الى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية

٣٩ - أعرب العديد من الممثلين عن التقدير البالغ للعمل الذي قام به برنامج الامم المتحدة للبيئة في إعداد التقرير عن حالة البيئة . وقال كثير منهم إنه يمثل مساهمة مهمة في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية . وقال أحد الممثلين إنه يمكن اعتباره أحد الوثائق الاساسية لهذا المؤتمر .

٤٠ - وذكر عدد كبير من الممثلين أن التقرير يقدم وصفاً واضحا ومتوازنا للمشاكل الرئيسية التي تواجه العالم . وقال مراقب لجنة الاتحادات الاوروبية إن النتائج التي خلص إليها تقرير برنامج الامم المتحدة للبيئة تتماثل مع ما خلص إليه التقييم الخطير لحالة البيئة الذي أعده الاتحاد الاقتصادي الاوروبي .

٤١ - وقال أحد الممثلين إن التقرير يساهم في تفهم أسباب التدهور البيئي والآثار المترتبة عليه ، ومن ثم فإنه يوفر أساساً للعمل الفعال . وارتأى ممثل آخر أن التحليل جدير بالثناء بصفة خاصة في مجال الاقتصاد والتجارة ، وتحديد السياسات الدولية ذات التأثير على البيئة في البلدان النامية . واتفق العديد من الممثلين في الرأي على أنه من الاهمية بمكان أن يرتكز العمل في المستقبل على المعرفة بالموقف الحقيقي للكوكب . وطبقا لما قاله أحد الممثلين ، فإن التقرير يبرز المجالات الرئيسية التي يمكن لبرنامج الامم المتحدة للبيئة أن يشارك فيها لتنفيذ قرارات مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية : وضع القانون البيئي الدولي وما يستتبعه من التحقق من تنفيذ القانون ؛ تقييم ورصد حالة البيئة ؛ تقديم الدعم من أجل الإدارة البيئية في البلدان النامية . وقال ممثل آخر إنه يعتبر الروابط التي أرساها التقرير بين الانشطة البيئية والإنمائية أمراً بالغ الاهمية بالنسبة للاجراءات والاستراتيجيات التي قد تعتمد في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ؛ وقال إن التقييمات الحديثة يمكن أن تكون بمثابة الضوء الذي تهتدي به القرارات والمقررات لجدول أعمال القرن ٢١ .

٤٢ - وقال عدد من الممثلين إن التقرير أوضح المجالات التي تحسنت فيها البيئة على مدى العشرين عاما الماضية والمجالات الكثيرة التي تزايد فيها الضرر البيئي . وقال أحد الممثلين إن التقرير يبين أن التنمية المستديمة لم تتحقق : وإن حالة البيئة على جانب كبير من الخطورة وسيكون إرجاء اتخاذ تدابير جذرية عملا غير مسؤول . وأعرب ممثل آخر عن اعتقاده بأنه على الرغم من إحراز بعض التقدم ، فثمة أمور تبعث على القلق البالغ منها تعاظم جبل النفايات ، وارتفاع مستويات تلوث المياه ، والاضرار التي أصابت المياه الجوفية من جراء المواد الخطرة ، والتصحر وإزالة الاحراج .

٤٣ - وشدد عدد من الممثلين على المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق برنامج الامم المتحدة للبيئة في إطار الامم المتحدة في رصد وتحليل حالة البيئة والإبلاغ عنها . وقال أحد الممثلين إن هذه المعلومات تعد ضرورية للسماح لبرنامج الامم المتحدة للبيئة بمواصلة القيام بوظائفه التنسيقية الحفازة الرئيسية . وطالب أحد الممثلين ومراقب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بتوسيع الدور الذي يقوم به برنامج الامم المتحدة للبيئة في جمع البيانات .

٤٤ - ورأى أحد الممثلين أن مفهوم "إدارة" الكرة الارضية كان يجب أن يحظى بقدر أكبر من الاهمية في التقرير ، مع التركيز على التكاليف التي قد يعنيها الفاقد في الموارد وتدهور البيئة بالنسبة للبشرية والنظم الإيكولوجية المؤازرة لها .

٤٥ - وقال عدة ممثلين إن جذور المشاكل البيئية ، كاستنفاد الاوزون ، وارتفاع درجة حرارة العالم ، وتغير المناخ ، والامطار الحمضية ، وتلوث البحار ، إنما تكمن في البلدان المتقدمة التي تملك كذلك الموارد المالية والتقنية لعلاج تلك المشاكل . وقال أحد الممثلين إن الإرادة السياسية لتنفيذ الحلول مفتقدة .

٤٦ - ورداً على تساؤل حول سبب ذكر الإعانات المقدمة لتوفير مبيدات الآفات والاسمدة دون سواها من الإعانات الزراعية في التقرير على أنها تؤدي إلى تدهور البيئة في البلدان النامية ، بدون الاشارة الى آثار استخدام المواد الزراعية الكيميائية بالدول المتقدمة ، أشار المدير التنفيذي إلى عدد من الفقرات الاخرى التي تستشهد في الواقع بالاعانات الزراعية وبعوامل أخرى .

٤٧ - وأعرب عدد من الممثلين عن ارتياحهم للإجراء الذي اقترحه المدير التنفيذي فيما يتعلق بالتقرير عن حالة البيئة . وأكد أحد الممثلين انه بناء وحافل بالرؤى ، إلا أنه يحتاج الى بعض التعديلات حتى يكون واقعيا ومعبرا عن أن المشاركة على جانب عظيم من الاهمية في حماية البيئة ، على أن تكون مشاركة ذات حقوق والتزامات لكل من يعنيهم الامر مع توفر الثقة والاحترام المتبادلين . وفي سياق اتخاذ الإجراءات ، وصف أحد الممثلين خطط بلاده لتجميد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عند مستواها عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٠ ، وفرض الضرائب تحقيقاً لكفاءة الطاقة وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون . وأعرب أحد الممثلين عن شعوره بخيبة الامل لان التعديل لبروتوكول مونتريال للمواد المستنفدة لطبقة الاوزون لم يبدأ نفاذه حسب الموعد المحدد ، وحث الحكومات على الانضمام إلى التعديل .

٤٨ - وقال ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية إن القصد من التقرير الذي اشترك في إعداده الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للاحياء البرية ، وعنوانه "العناية بالكرة الارضية" ، ليس فرض سياسات معينة على الحكومات - إذ ينبغي أن تكون له سياسة محايدة فيما يتعلق بحلول محددة ، في الوقت الذي لا يدع فيه أي مجال للشك لدى القارىء في مدى استعجال العمل الوطني والدولي بشأن القضايا الرئيسية المطروحة . واستطرد قائلا إن التقرير يغطي بصورة وافية ومعقولة قضايا إزالة الاحراج وتغير الموائل وفقد التنوع البيولوجي .

٤٩ - وقال بعض الممثلين إن الحكومات تعلق اهمية كبرى على قضايا تلوث البحار والحصول على الموارد البحرية على نحو مستديم . وكان من رأي ممثل آخر أنه ينبغي أن يتصدى تقرير حالة البيئة أيضا لقضية النظم الإيكولوجية في الجبال . وقد طمأنه المدير التنفيذي إلى أن التقرير الشامل سيغطي هذا المجال .

٥٠ - وقال أحد الممثلين إنه كان يود أن يرى في التقرير سرداً أكثر تفصيلا للكارثة البيئية التي واجهتها بلاده بعد فترة من الصراع ، حيث كانت انسكابات النفط والالغام الارضية تشكل تهديداً يوميا .

٥١ - ورداً على ذلك أشار المدير التنفيذي إلى أنه في حدود المساحة المحدودة في التقرير التي خصصت لـ "الحرب والبيئة" ، فقد خصصت مساحة مناسبة في الواقع ، إلا أنه سيرد فيما بعد تقرير آخر عن الموقف . ورداً على ممثل آخر كان قد تساءل عن سبب عدم ذكر انسكابات النفط واستخدام الاسلحة الكيميائية في وقت الصراع ضد بلاده في التقرير ، قال المدير التنفيذي إنه لم تتح أي بيانات منشورة حول الاثر البيئي للنزاع . ومضى المدير التنفيذي قائلا إنه عندما ترد إليه تلك البيانات فسوف تستخدم كمرجع لمواصلة تقديم التقارير .

٥٢ - وحث أحد الممثلين برنامج الامم المتحدة للبيئة على بحث كيفية دعم برنامج رصد الارض ، بما في ذلك ايلاء المزيد من الاولوية ، عند تخصيص الموارد لبرامج النظام العالمي للرصد البيئي وقاعدة بيانات المعلومات عن الموارد العالمية .

٥٣ - وتناول أحد الممثلين موضوع السلم والامن والبيئة ، ووصف اقتراح بلاده بإنشاء هيئة للمساعدة في تسوية المنازعات البيئية ، أي يقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة بإدارتها . ووجه المراقب عن المجلس الدولي للقانون البيئي الانتباه إلى

التوصيات الختامية التي وضعت بالاشتراك مع اللجنة المعنية بالقانون البيئي التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعية والموارد الطبيعية ، لسن قانون يتعلق بحماية البيئة في أوقات المنازعات المسلحة .

٥٤ - وأكد أحد الممثلين على أهمية الاحراج على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية . وأشار بعض الممثلين في هذا الصدد إلى أنه يتوقع أن يعتمد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية إعلانا يتعلق بالاحراج يفضي في نهاية المطاف إلى وضع اتفاقية . وأشار ممثلون عديدون إلى الخطط الرشيدة التي وضعتها بلدانهم لاستخدام الاحراج وصيانتها .

٥٥ - وقالت ممثلة أحد المشتركين إن البلدان النامية ينبغي أن يتاح لها استخدام احراجها لضمان التنمية ، موضحا زيف الإدعاء بأن الاحراج في أوروبا لاتعاني إلا من تدهور ضئيل - وأن الاساس الوحيد لهذا القول هو إن معظم التدمير قد ألحقته البلدان الاوروبية منذ عهد طويل بالاحراج من أجل النهوض بتنمية تلك البلدان . واستفسرت الممثلة عن الارقام المتعلقة بانبعاث ثاني أكسيد الكربون الناجم عن إزالة الاحراج وأوضحت أن هذه الارقام فيها خلاف . واستفسرت أيضا عن مدى دقة البيان الوارد في الفقرة ٣٣ - ٣٤ وأوضحت أن بلادها تستخدم الاحراج على نحو قابل للاستمرار .

٥٦ - وقال المدير التنفيذي مجيبا على تلك الاستفسارات بأن الاساس الذي استندت إليه الارقام الواردة في التقرير صحيح ، ولكنه سلم بأن النقطة التي أشارتها الممثلة بشأن الفقرة ٣٣ - ٣٤ ينبغي أن ترد في تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الدورة .

٥٧ - واقترح أحد الممثلين عددا من الاولويات لاتخاذ إجراء بشأنها ، ألا وهي توفير الطاقة اللازمة للوفاء باحتياجات النقل الفعال للتكنولوجيا ، وتعزيز التدريب والتعليم ودعم الصناعات والمشروعات البيئية في البلدان النامية . واقترح هدفا إضافيا آخر لعام ٢٠٠٠ تحت عنوان "البيئة والاقتصاد" ، لا سيما وأن جميع البلدان تستخدم خليطا مناسبا من الاساليب الاقتصادية والتنظيمية لمكافحة التلوث وإدارة النفايات . وفيما يتعلق بمجالات الاولوية ، قال إنها يتعين أن تشمل نشر المعلومات وبناء الوعي .

٥٨ - وأكد أحد الممثلين على ضرورة ضمان أن تكون المساهمات في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية سليمة من الناحية الواقعية وأعرب عن قلقه إزاء دقة بعض البيانات الواردة في التقرير ومعايير اختيارها .

٥٩ - وحث المراقب عن منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة على توخي الحذر فيما يتعلق بهدف الانتهاء من إزالة الاحراج على المستوى العالمي بحلول الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ . وقال إن هذا الهدف وغيره من الاهداف يقلل من درجة التعقيد الذي تتسم به الاسباب الجذرية للمشاكل البيئية والفترة الزمنية اللازمة للتمويل من أجل تحقيق النتائج .

٦٠ - وأعرب المراقب عن المنظمة العالمية للارصاد الجوية عن خيبة أمله لان الفصل الخاص بتغيير المناخ لم يشر إلى برنامج المناخ العالمي أو إلى نظام مراقبة المناخ العالمي ، وأعرب عن أمله في تصحيح ذلك الخطأ في التقرير الشامل .

٦١ - وقال المدير التنفيذي في رده على المراقب إنه ، حتى اللحظة التي تم فيها الانتهاء من إعداد التقرير ، لم تكن الموافقة على برنامج جديد للمناخ العالمي أو على نظام مراقبة المناخ العالمي قد تحققت بعد . ومع ذلك فإن العناصر المشار إليها ستدرج في التقرير الشامل .

٦٢ - وقال عدد من الممثلين إنهم يحتاجون الى المزيد من الوقت لدراسة التقرير الذي لم يكن متوفرا في عواصمهم عند انعقاد الاجتماع . وأعرب أحد الممثلين عن الأسف بصفة خاصة لضيق الوقت المتاح لدراسة التقرير ، لأن هذا البند من جدول الاعمال هو الموضوع الذي يبرر عقد دورة استثنائية . وقال ممثلون عديدون إن أي رد فعل متعمق للتقرير ينبغي أن يُرجأ لحين النظر فيه في سياق مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية .

٦٣ - وأبدى المدير التنفيذي اعتذاره لتأخر توزيع التقرير موضحا أن ذلك يرجع إلى العبء المرهق الواقع على الترجمة في أواخر عام ١٩٩١ .

٦٤ - وأعرب عدة ممثلين عن خيبة الامل لعدم استطاعة المدير التنفيذي استكمال تقريره الشامل عن حالة البيئة في الوقت المناسب لتقديمه إلى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ولكن ممثلا من بينهم أعرب عن تفهمه للاسباب التي ستحول دون ذلك . وقال عدد من الممثلين إنهم يتطلعون إلى نشر التقرير الشامل . وذكر أحد الممثلين إن جدول أعمال البيئة الوارد في مشروع الفصل ٢٤ من التقرير الشامل مماثل لجدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ، ومن ثم ينبغي إحالة هذه الوثيقة الى اللجنة التحضيرية لاستعراضها وذلك لضمان التناسق .

٦٥ - وذكر عدد من الممثلين أن التقرير عن حالة البيئة ينبغي أن يرسل مباشرة إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية لاستعراضه والنظر فيه دون انتظار مقرر مستقل بشأنه من الدورة الحالية لمجلس الإدارة .

جيم - خطة العمل لمكافحة التصحر وتمويلها

٦٦ - علق كثير من الممثلين على تقرير المدير التنفيذي بشأن حالة التصحر وتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر وأثنوا عليه باعتباره أساسا لعمل يقوم به مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية . ولاحظ عدد من الممثلين أن تعقيد المشكلة يستدعي برامج انمائية اقتصادية واجتماعية وبيئية متكاملة ، كما يتطلب مشاركة السكان المحليين بالاضافة الى الجمع بين نتائج البحوث والمعارف الشعبية التقليدية والتكنولوجيا القابلة للاستمرار بغية اثراء قاعدة الموارد الطبيعية . كما شدد عدة ممثلين على الحاجة الى تعزيز التوعية والكفاءة على الاصعدة الاقليمية والوطنية والمحلية فيما يتعلق بالتدهور البيئي بصفة عامة وادارة الاراضي الجافة بصفة خاصة . وأثنى أحد الممثلين على أهداف التقرير على وجه التحديد مضيفا أن هذه الاهداف ينبغي أن تعطي معالم ومؤشرات واقعية ، وأشار الى ضرورة توفير عملية تغذية مرتدة حتى تتمكن الحكومات المتلقية والمانحون من متابعة الانشطة وتعديلها أو تحريك برامج لتصحيحها .

٦٧ - بيد أن ممثلا واحدا أبدى عدم موافقته على تعريف التصحر كما ورد بالتقرير مؤكدا أنه تعريف مناخي اكثر مما يجب في منحاه ، وأنه اضافة الى ذلك ، قد تمت صياغته بدون مشاركة بلدان أمريكا اللاتينية .

٦٨ - وأعرب معظم المتكلمين عن اعتقادهم بأن التصحر مشكلة بيئية عالمية ، وأشار قليل منهم الى أن كثيرا من تعقيدها ناشىء عن طابع التصحر الاقليمي أو المحدد الموقع ولذلك ينبغي أن يعالج وفقا لذلك . وفي هذا السياق ، قال أحد الممثلين إن التقرير يحتوي على تناقض وذلك بين دعوته الى اتخاذ اجراءات محلية ووطنية واقليمية في فصوله الأولى وبين توصيته باعتماد نهج عالمي في استنتاجاته . وأشار ممثل آخر الى أنه يمكن عموما تحديد المشاكل البيئية العالمية أو الاقليمية أو الوطنية أو المحلية في حد ذاتها على أن هذه التمييزات مصطنعة الى حد ما . فالتصحر من المجالات التي يتعين فيها معالجة المشاكل المحلية على قدم المساواة مع ما يسمى بالمشاكل العالمية وتتطلب نفس القدر من التعاون الدولي . ودعا أحد الممثلين الى تخطيط هرمي يربط خطة العمل لمكافحة التصحر بالخطط الاقليمية والوطنية بما في ذلك خطط مستجمعات مياه الانهار وأراضي المجتمعات المحلية والمياه .

٦٩ - ووجه أحد الممثلين الانتباه الى الانشطة التي تضطلع بها حاليا الشبكة الاقليمية لمراكز البحوث والتدريب بشأن مكافحة التصحر في آسيا ومنطقة المحيط الهادىء . وتكلم آخر عن اقتراح أبيدجان لابرام اتفاقية دولية بشأن وقف التصحر في افريقيا ، واقترح أنه يمكن أن ينال هذا الاقتراح المزيد من التطوير في اطار عملية مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية بوصفها آلية تنسيق لمكافحة التصحر في تلك القارة . وقد ردد عدة ممثلين هذا الرأي ودعا أحدهم أيضا الى توفير موارد اضافية لتنفيذ خطة عمل ناميبيا/كلهاري .

٧٠ - وركز أحد الممثلين على مشكلة اقليم بحر آرال الحادة وآثارها على المناطق المتاخمة ولا سيما فيما يتعلق بسحق الملح . وتكلم آخر عن فقد الغطاء النباتي في كثير من الاقاليم التي كانت مخضرة في الماضي وأضاف أن تزايد عدد اللاجئين من المناطق الجافة قد زاد من حدة الضغوط على مجتمعات أخرى ؛ وتبعا لذلك فان أنشطة مكافحة التصحر ، مثل برامج اعادة التحريج وادارة المياه ينبغي أن تحظى بالاولوية في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية وأن البلدان النامية على استعداد للقيام بدور كبير في ذلك المجال . وأكد أحد الممثلين أن التصحر لا ينحصر بأي حال من الاحوال في البلدان النامية مضيفا أن أحد أكبر آثاره هو خسارة التنوع البيولوجي وبالتالي الموارد الجينية . بيد أن ممثلا آخر ربط التصحر بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ معا .

٧١ - وقال المراقب عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إن الاعلان العربي الاخير بعنوان البيئة والتنمية وآفاق المستقبل ، مشاركة اقليمية في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ، يتضمن كأولوية عاجلة تنمية الاراضي الجافة ومكافحة التصحر .

٧٢ - وقال المراقب عن المؤتمر الوطني الافريقي إن سياسات الفصل العنصري قد أدت الى الافراط في استخدام الأراضي والمناطق الرعوية في "الاوطان" وأدت بالتالي الى الانخفاض الكبير في قدرة "الاوطان" على اعالة السكان المحليين . ولهذا يقوم المؤتمر الوطني الافريقي بوضع مشروع وثيقة عن السياسة البيئية تتصدى للتصحر ضمن مشاكل أخرى كثيرة .

٧٣ - وأوصى المراقب عن مكتب الامم المتحدة لمنطقة السهل السوداني باعتماد برامج متكاملة لنظم الزراعة الحراجية والمناطق الحراجية الرعوية ، وأضاف أنه ينبغي أولا تطبيق نهج جديد للنظم الرعوية يقوم على أفكار جديدة فيما يتعلق بطبيعة النظم

الايكولوجية للاراضي الرعوية ، وثانيا أن يتم استخدام نهج متكاملة لادارة الموارد الطبيعية ، ولا سيما في المناطق الانتقالية في الاقليم : ولكن بما أن النظم الايكولوجية لمنطقة السهل السوداني قد وصلت بالفعل الى أقصى حدود قدرتها الانتاجية ، فعلى هذه الدول أن تطور نظم انتاجية ونظما معيشية بديلة جديدة تعتمد بصورة مباشرة على موارد الارض . وأعرب أحد الممثلين أيضا عن هذا الرأي وأضاف أنه يتعين ايجاد سبل معيشية جديدة لسكان الريف ولا سيما النساء وصغار أصحاب الاعمال والعاملين في القطاع غير النظامي .

٧٤ - ورأى عدة ممثلين أن التقديرات المالية الواردة في التقرير تفتقر للدقة أو غير كافية . وأوضح المراقب عن منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة أنه يمكن تخفيض تقديرات النفقات بنسبة كبيرة بوضع تدابير متعلقة بالسياسات وتحسين التنسيق ووضع خطط محددة الاهداف . وذكر أحد الممثلين أنه لا توجد صلة بين التوصيات والاهداف الواردة في التقرير من جهة وأية آلية مكرسة للتنفيذ أو للتمويل من جهة أخرى ، وقال إن هناك حاجة لاجراء دراسة شاملة لجميع الخيارات المتعلقة بتنظيم وادارة الاموال اللازمة لخطة العمل لمكافحة التصحر . وذكر ممثل آخر أنه اذا أولي مزيد من الاهتمام في برامج المعونة التقليدية لعناصر مثل تدهور التربة وفقدان التربة فربما كان ذلك أكثر فعالية من تنفيذ مشاريع دولية جديدة في مجال مكافحة التصحر .

٧٥ - ودعا عدة ممثلين الى توفير التمويل من خلال المرفق البيئي العالمي أو من آلية مماثلة ، في حين أن البعض الآخر اقترح إنشاء "صندوق أخضر" يخدم ليس فقط مكافحة التصحر وإنما أيضا الاحترار العالمي ، من خلال انشاء أو استبدال مناطق امتصاص الكربون . ولفت كثير من الممثلين الانتباه الى الحاجة الى نقل التكنولوجيا بالاضافة الى التمويل الاضافي كما أن عددا آخر من الممثلين أكد على حقيقة أن الاعانات التي تقدمها البلدان المتقدمة الى المزارعين فيها ، ينبغي أن تساهم في مكافحة التصحر .

٧٦ - وحذر أحد الممثلين من أن المشاكل العالمية الاخرى مثل تغير المناخ واستنفاد الاوزون ، ربما تصرف اهتمام العالم عن حجم مشكلة التصحر . وذكر ممثل آخر أنه عند النظر في حجم الانفاق الضخم المطلوب لمكافحة التصحر فلن يكون كافيا تقديم اضافة بسيطة من عدة مكونات انما تبرز الحاجة لاجراء تحليل لانشطة التنفيذ مع مراعاة العوامل المؤسسية والاجتماعية والتعليمية وعوامل الرأي العام من بين عوامل أخرى ، وتحديد الطرق الكفيلة بتحقيق النتائج المرجوة وتفادي تلك التي ربما تعرقل الجهود الانمائية . وذكر أيضا أن خفض التسلح حتى في مرحلته الابتدائية سوف يؤدي ، في حد ذاته ، الى انفاقات اضافية ، بالرغم من أن وقف انتاج أنواع معينة من الاسلحة ، وتخفيض الميزانيات العسكرية مقابل ذلك ، سوف يحرر موارد تكفي لمكافحة التصحر .

../..

٧٧ - ورأى عدة ممثلين أن برنامج الامم المتحدة للبيئة يمكن أن يعزز دوره في مجال مكافحة التصحر من خلال تبادل المعلومات وتنسيق السياسات . وذكر ممثل آخر أن الدور التنسيقي الذي يقوم به برنامج الامم المتحدة للبيئة يمكن تعزيزه بزيادة مشاركته فيما لدى البنك الدولي من خطط عمل بيئية وطنية متعددة المانحين . الا أن مراقبا آخر أشار الى أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتصحر واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في اقليم السهل ومرصد منطقة السهل والصحراء قد برهنت على أنها هيئات اقليمية فعالة لتنسيق أوجه المعونة الثنائية ومتعددة الاطراف . وأضاف أن المهمة الرئيسية للفريق الاستشاري لمكافحة التصحر ينبغي أن تكمن في مجالات الرصد وجمع البيانات وتبادل المعلومات وتنسيق المجموعات الاقليمية ووضع التوصيات المتعلقة بالسياسات .

دال - النظر في التقرير الموحد المقدم من الامين العام بشأن مواصلة المتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢

٧٨ - لاحظ العديد من الممثلين مع الارتياح ما تحقق من تقدم مشجع فيما يتعلق بالمتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ ، وان كان التقدم غير متوازن ؛ وقالوا انه لايزال هناك الكثير الذي ينبغي انجازه وانه من الضروري اتخاذ تدابير أخرى لتنفيذ هذين القرارين على الصعيدين الوطني والدولي . وذكر عدد كبير من الممثلين أن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والمنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ ومابعده قد شجعا على اتباع نهج متكامل إزاء البيئة والتنمية على الصعيدين الوطني والدولي ، وقالوا ان التقرير الموحد للامين العام قد وفر تحليلا موجزا للجهود التي بذلت بالفعل ولوجهة النظر المتعلقة بتحقيق المزيد من التقدم .

٧٩ - ووجه عدد من الممثلين الانتباه الى العلاقات الوثيقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مؤكدين الحاجة الى تنسيق السياسات والبرامج كيما يمكن توفير دعم متبادل من اجل تحقيق اهداف التنمية . وقد اعطى عدد من الممثلين امثلة للجهود التي تبذلها بلدانهم في هذا الصدد ، وان كان بعضهم قد اشار الى صعوبة ادماج الاهداف البيئية في السياسات الاقتصادية . وذكر العديد من الممثلين ان النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية يعتبران اساسيين من اجل حماية البيئة والنهوض بها .

٨٠ - وكان هناك اجماع عام على أنه من الضروري تعزيز المشاركة والتنسيق فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة بغية الوصول الى التنمية المستديمة . وأكد عدد الممثلين على أهمية تدعيم الهياكل المؤسسية والقانونية

على الصعيدين الوطني والدولي واستكمالهما بالحوافز الاقتصادية والاستخدام الافضل لآلية السوق في مجال الادارة البيئية . ووجه بعض الممثلين الانتباه ايضا للحاجة الى استراتيجيات وطنية ودولية سليمة ومتماسكة . واكدوا على ضرورة وجود التزام على اعلى مستوى لتوفير المزيد من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية على الصعيدين الوطني والدولي .

٨١ - ولاحظ احد الممثلين ان التقرير الموحد للامين العام قد وفر تفاصيل لها اهميتها فيما يتعلق بالانشطة الجديدة التي قامت بها عدة بلدان ، وقال ان تلك الانشطة قد تساعد بلدان اخرى في وضع سياساتها . وقال ممثل آخر ان الفصل الخامس من التقرير قد تضمن آراء بشأن التغييرات المؤسسية والسياسية اللازمة لتحقيق التقدم صوب التنمية القابلة المستديمة .

٨٢ - واشار بعض الممثلين الى ان النموذج "الاستهلاكي" للتنمية الذي تتبعه البلدان المتقدمة يمثل العنصر الرئيسي وراء التدهور البيئي وانه ينبغي ان يكون موضع استعراض نقدي واضح في تقرير الامين العام ؛ ونظرا لان التقرير يستند الى الردود التي وصلت من ٣٨ بلدا ومن ٢٩ من وكالات الامم المتحدة فقط ، فربما لا يقدم بالضرورة فكرة نموذجية للتقدم الفعلي الذي تحقق في جميع انحاء العالم بشأن التنمية المستديمة . وأشار أحد الممثلين ، على وجه التحديد ، الى وجود بعض الثغرات الواضحة في التقرير . وبشكل خاص ، لم يرد ذكر بعض المبادرات الاقليمية ، مثل مبادرات رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي وبرنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا ؛ وفضلا عن ذلك لم يشمل التقرير بلدانا بعينها على الرغم من أن قدرا كبيرا من العمل كان يجري في تلك البلدان .

٨٣ - وشدد عدد من الممثلين على المسؤولية الخاصة التي تتحملها البلدان المتقدمة فيما يتعلق بالتدهور البيئي في الماضي . وركزوا على ضرورة قيام البلدان المتقدمة بجعل انماطها الاستهلاكية والانتاجية سليمة بيئيا ، ومساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية الى تحقيق التنمية القابلة المستديمة .

٨٤ - وابرز عدد كبير من الممثلين اهمية الممارسات التجارية المنصفة ، بما في ذلك شروط التبادل التجاري وامكانية وصول الصادرات الى الاسواق ، والحصول على التكنولوجيا بحيث يتاح المجال امام البلدان النامية كيما تحقق التنمية المستديمة . وذكر أحد الممثلين أنه لا ينبغي للسياسات البيئية ان تؤدي الى زعزعة اوضاع التجارة . واعرب العديد من الممثلين عن رأي مفاده انه من الضروري ان تعكس اسعار السلع والخدمات الهامة تكاليف التدهور البيئي كيما يمكن تحسين الكفاءة

الاقتصادية والادارة البيئية . واقترح احد الوفود فرض ضريبة على استهلاك الموارد الطبيعية . واقترح آخر انه اذا كانت البلدان المستوردة على استعداد لدفع اسعار اكثر ارتفاعا لصادرات البلدان النامية ، فان هذه الاسعار سوف تساهم في توفير الموارد اللازمة للادارة البيئية في البلدان النامية . واشار احد الممثلين الى ان هناك مجالا لادخال حقوق الانبعاث القابلة للتبادل على مستوى العالم نظرا لانها ستكون بمثابة طريقة فعالة التكاليف ومنصفة لتحقيق الاهداف البيئية الرامية الى التحكم في الاحترار العالمي . وقال إن هذا ينبغي انجازه داخل إطار مؤسسي ملائم وان على برنامج الامم المتحدة للبيئة أن يقوم بدور هام في هذا الصدد .

٨٥ - وأوضح عدد من الممثلين أن البلدان النامية تحتاج إلى تمويل إضافي ونقل ميسر للتكنولوجيا السليمة بيئيا بسبب ما تعانيه من قيود ناجمة عن الفقر المستشري والديون الخارجية ، والعجز في الموازين التجارية ، ومعدلات التبادل التجاري غير المواتية والفرص المحدودة للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة . وحث بعض الممثلين على اعتماد نهج مبتكرة لتوفير الموارد المالية الكافية مثل مقايضة الدين بالمحافظة على الطبيعة لاغراض صيانة التنوع البيولوجي وإصلاح الاراضي المتدهورة . وذكر أحد الممثلين أن الدول التي حصلت على الرفاهية من خلال الاسراف في استغلال الموارد الطبيعية في الماضي ينبغي أن تتحمل أكبر قدر من تكاليف الإصلاح البيئي .

٨٦ - ورأى عدد من الممثلين ضرورة زيادة المشاركة العامة في اتخاذ القرارات وفي الانشطة الرامية إلى التنمية المستديمة . ورأى أحد الممثلين ضرورة إيلاء اهمية متزايدة لممارسات الإدارة البيئية في القطاعات البالغة الاهمية مثل النقل والاحراج . وقال إن برنامج الامم المتحدة للبيئة مؤهل بدرجة كبيرة لتوفير التوجيه في مجال السياسات البيئية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية ذات الاهمية الحيوية ، واقترح أيضا عقد مؤتمر خاص للامم المتحدة بشأن نظم النقل القابلة للاستمرار .

٨٧ - وأعرب أحد الممثلين عن أمله في أن يوافق مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية على خطة عمل شاملة على جميع المستويات تهدف الى تحقيق تنمية مستديمة وتتضمن ترتيبات للرصد والاستعراض بصورة منتظمة ومستمرة . ووجه ممثل آخر الانتباه الى أهمية الالتزام بالتنمية المستديمة من جانب المنظمات غير الحكومية . وأكد عدة ممثلين على ضرورة أن يقوم الأفراد ، والأسر ، والمشروعات ، والمجتمعات المحلية بدور فعال ، جنبا الى جنب مع الحكومات ، في تعديل السياسات والممارسات كيما تصبح التنمية المستديمة حقيقة واقعة .

٨٨ - وقال أحد الممثلين إنه من الأمور الحتمية أن نسلم في مجال سعينا لتحقيق توافق دولي في الآراء بشأن التنمية المستديمة في العالم بأن للبلدان المختلفة أولويات مختلفة وأن لها بالتالي وجهات نظر ومصالح مختلفة . ذلك أن أعمال الدول وحقوقها تشكلها جزئيا المصالح البيئية وحق الدول الأخرى في السعي إلى التنمية المستديمة . ولاحظ ممثل آخر أنه لم يرد في تقرير الأمين العام ذكر لأهمية العوامل الثقافية والأخلاقيات البيئية لتحقيق التنمية المستديمة وأنه ينبغي أن توضع موضع الاعتبار . وأعرب آخر عن رأي مفاده أنه ينبغي أن يكون الانصاف على جميع المستويات أحد المبادىء الأساسية في برامج وسياسات التنمية المستديمة . وأشار أحد الممثلين الى ضرورة توزيع التقرير الموحد للأمين العام على نطاق واسع في جميع البلدان ، وألا يقتصر توزيعه على وزراء البيئة ، وإنما يوزع أيضا على الوزارات والإدارات التي تعمل في مجال التنمية .

٨٩ - وقدم ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تقريرا عن التقدم الذي أحرزته منظمته في تعزيز التنمية المستديمة ، بما في ذلك المؤتمر الوزاري الإقليمي لغربي آسيا المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ والتغيرات التنظيمية التي أجريت داخل الأمانة بغية تعزيز فاعليتها .

٩٠ - وفيما يتعلق بتنسيق التنمية المستديمة داخل منظومة الأمم المتحدة ، أكد العديد من الوفود على ضرورة النهوض بالتعاون والتنسيق على المستوى الحكومي والدولي ومستوى الوكالات والمستويين الإقليمي والوطني ، وأشار البعض إلى ضرورة العمل على إدماج الأنشطة البيئية والإنمائية للأمم المتحدة بينما أكد أحد الوفود على ضرورة إقامة نظام دولي جديد . وأوضح وفد آخر أن هناك ضرورة للتعاون التكنولوجي الفعال . وأكد عدة ممثلين على ضرورة مراعاة الاحترام التام لسيادة الدول فيما تضطلع به من تعاون دولي لحماية البيئة .

٩١ - ورأى بعض الممثلين ضرورة أن يكشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون فيما بينهم على مستوى العمل . واقترح عدد من الممثلين إنشاء مجلس للتنسيق البيئي والإنمائي لمراقبة إجراءات التنمية المستديمة داخل منظومة الأمم المتحدة والترويج لها .

٩٢ - واقترح أحد الممثلين إنشاء فريق عامل مخصص صغير يكون التمثيل فيه على المستوى الإقليمي ويضم ممثلين عن هيئات الأمم المتحدة الأكثر أهمية ، بما في ذلك البنك الدولي ، ليضع اقتراحات عن كيفية تعزيز الوظيفة التنسيقية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والترويج لفكرة التنمية المستديمة . ورأى آخرون أنه ينبغي عقد اجتماعات حكومية دولية على المستوى الوزاري لوضع المبادىء التوجيهية الشاملة بشأن السياسات .

٩٣ - وفيما يتعلق بترشيد الاطر المؤسسية ، ذهب عدة ممثلين إلى القول بضرورة تجنب انتشار المؤسسات وتفتيت الانشطة الإنمائية داخل منظومة الامم المتحدة . واقترح أحد الوفود مخططا موجزا لإصلاح منظومة الامم المتحدة ، يقوم على أساس أربع دعائم أساسية هي : نظام أمني ونظام اجتماعي ونظام اقتصادي ونظام بيئي ، تتعاون تعاونا وثيقا فيما بينها وتتطلب إنشاء كيان جديد يستند إلى برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وهذا النظام المستصلح يكون بمثابة إطار مؤسسي عالمي .

٩٤ - ودعا أحد الممثلين إلى إنشاء أجهزة إقليمية تعمل في مجال البيئة ، وأوصى ممثل آخر بإنشاء "صندوق أخضر" لتوفير المساعدة الإضافية للبلدان النامية .

٩٥ - وفيما يتعلق بالانشطة داخل منظومة الامم المتحدة الرامية إلى تحقيق تنمية مستديمة ، علق عدة ممثلين على الدراسة التي أجراها مكتب كويرز وليبراند بناء على طلب مجلس الإدارة في مقرره ٦/١٦ المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ بشأن المسائل الإدارية والتنظيمية لبرنامج الامم المتحدة للبيئة .

٩٦ - ولاحظ عدد من الممثلين أن الدراسة تتضمن اقتراحات قيمة للنظر في إجراء إصلاحات مؤسسية . وقال البعض منهم إنهم يؤيدون العديد من التوصيات . بيد أن أحدهم نبه الى أن إجراء أي تغيير في هيكل برنامج الامم المتحدة للبيئة ينبغي أن يكون في إطار المقررات التي يتخذها مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية والدورة السابعة والاربعون للجمعية العامة للامم المتحدة . وقال أحد الممثلين إنه قد يؤيد تحويل برنامج الامم المتحدة للبيئة إلى وكالة للامم المتحدة إذا أوصت بذلك أغلبية الدول المشاركة في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية . وأعرب ممثل آخر عن موافقته على زيادة الأعضاء في مجلس الإدارة حتى تكون له صفة تمثيلية أوسع نطاقا .

٩٧ - وقال أحد الممثلين إنه يعتبر مبدأ تفويض السلطة أحد المبادىء الاساسية وأعرب عن أمله في أن يتخذ المدير التنفيذي إجراءات عاجلة لتنفيذ اقتراحات المكتب الاستشاري ، بيد أنه قال إنه لا يوافق على فكرة المساهمات المقررة أو على فكرة الوكالة المتخصصة التي من شأنها أن تقلل من فاعلية برنامج الامم المتحدة للبيئة .

٩٨ - وأعربت عدة وفود عن خيبة أملها إزاء النتائج التي توصلت إليها الدراسة وقالوا إنهم يرون أن المكتب الاستشاري قد نفذ ولايته بدقة ، وطلبوا إلى المدير التنفيذي أن يضمن أن يكون الجزء الثاني من التقرير مكملا للجزء الاول وسألوا عن الكيفية التي ستتم بها متابعة الفقرة ٧٠٩ المتعلقة بالتنظيم والتوظيف والمسائل الإدارية . وحذر أحد الممثلين من التوصل إلى بعض الاستنتاجات المعاكسة بشأن الدور الذي سيضطلع به برنامج الامم المتحدة في المستقبل وصلاحياته . ودعا ممثل آخر إلى تنفيذ الفصلين ٣ و٦ من الدراسة على الفور .

٩٩ - واتفق العديد من الممثلين على ضرورة تحسين برنامج الامم المتحدة للبيئة الحالي وتعزيزه بالمزيد من الموظفين والتمويل . ورأى البعض انه ينبغي أن يكون التمويل من الامور التي يمكن التنبؤ بها وأن يتم بصورة منتظمة . وأعرب عدد منهم عن استعداده لتوفير المزيد من الاموال كما حث أحد الممثلين جميع الحكومات الاخرى على زيادة مساهماتها لبرنامج الامم المتحدة للبيئة .

هاء - الإجراءات التي اتخذها المجلس

١٠٠ - شرع المجلس بعد ذلك ، في جلسته الخامسة ، في النظر في ثلاثة مقررات بشأن البنود المعروضة أمامه واعتمادها (المقررات د.إ - ١/٣ و ٢ و ٣) . وترد نصوص هذه المقررات في المرفق الاول لهذا التقرير كما يرد وصف عملية اعتمادها ، بما في ذلك أي تعليقات تم الإدلاء بها في ذلك الحين ، في الفصل الرابع أدناه .

رابعا - اعتماد التقرير

١٠١ - تم اعتماد هذا التقرير في الجلسة العامة الخامسة من الدورة ، المعقودة في ٥ شباط/فبراير ، على أساس مشروع التقرير الذي وزع بالوثيقة UNEP/GCSS.III/L.4 و Add.1 و 2 .

١٠٢ - وعند اعتماد التقرير ، أشارت ممثلة ماليزيا الى أنها استفسرت خلال مناقشة البنود ٤ و ٥ و ٦ من جدول الأعمال عن الأرقام المتعلقة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن إزالة الأحراج والتي وردت في تقرير المدير التنفيذي عن حالة البيئة (انظر الفقرة ٥٥ أعلاه) . وأضافت أنها مازالت تتمسك بأن هذه الأرقام قابلة للنقاش وأن السلطة الوحيدة التي يمكن أن تشهد بصحتها هي المؤلف نفسه . غير أنها لم تطلب إدخال أي تعديل على النص المسجل لرد المدير التنفيذي على استفسارها (انظر الفقرة ٥٦ أعلاه) ، نظرا لأنه عبّر بدقة عما قاله المدير التنفيذي .

خامسا - اعتماد المقررات*

حالة التصحر وتنفيذ خطة عمل الامم المتحدة لمكافحة التصحر (المقرر د. إ ١/٣)

١٠٣ - كان أمام المجلس في الجلسة الخامسة للدورة ، المعقودة في ٥ شباط/فبراير ، مشروع مقرر بشأن هذا الموضوع مقدم من المكتب (UNEP/GCSS.III/L.5) ، وأعد على أساس مشروع مقرر سابق قدمته لجنة الممثلين الدائمين (UNEP/GCSS.III/L.1) .

١٠٤ - وبالنيابة عن المكتب ، أبلغ الرئيس المجلس بأن حاشية الفقرة ٦ من مشروع المقرر ينبغي أن تصبح "وفقا للفرع أولا ، الفقرتين ١٥ (ي) و (م) من قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩" .

١٠٥ - وأبلغ الأمين المجلس بأن الإشارة الواردة في السطر الاول من الفقرة الخامسة من مشروع المقرر ينبغي أن تكون للفقرة الثالثة وليس للفقرة الثانية .

١٠٦ - وقد اعتمد مشروع المقرر بتوافق الآراء ، بصيغته المعدلة شفويا .

١٠٧ - وعلل ممثل الولايات المتحدة موقف حكومته بشأن بعض أحكام المقرر ، وذلك في بيان أدلى به بعد اعتماد المقرر د. إ - ٢/٣ (انظر الفقرة ١١٦ أدناه) .

التقرير الموحد للأمين العام بشأن مواصلة المتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ (المقرر د. إ - ٢/٣)

١٠٨ - في الجلسة الخامسة من الدورة ، المعقودة في ٥ شباط/فبراير ، كان أمام المجلس مشروع مقرر بشأن هذا الموضوع مقدم من المكتب (UNEP/GCSS.III/L.6) وأعد على أساس مشروع مقرر سابق قدمته لجنة الممثلين الدائمين (UNEP/GCSS.III/L.2) .

---

* للاطلاع على نص المقررات التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثالثة ، انظر المرفق الاول لهذا التقرير .

١٠٩ - وقبل أن يناقش المجلس مشروع المقرر ، وجه المدير التنفيذي الانتباه الى الآثار المالية المترتبة على الفقرة ١١ . وأشار الى أن المجلس ، بموجب مقرره ١٢/١٥ المؤرخ في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٩ قرر تزويد اجتماعات لجنة الممثلين الدائمين بسائر خدمات اللغات بمجرد توفير تكاليف تلك الخدمات من الميزانية العادية للامم المتحدة . وقد وافقت الجمعية العامة بعد ذلك في دورتها السادسة والاربعين على توصية من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية على أن تتحمل الميزانية العادية للامم المتحدة ٢٥ في المائة من هذه التكاليف ، على أن تتأتى الـ ٧٥ في المائة المتبقية من صندوق البيئة . الا أن هذا الترتيب لم يناقش بين شعبة الميزانية التابعة للامم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ولم يتسن تنفيذه ، نظرا لان الجمعية العامة لا تستطيع تخصيص موارد صندوق البيئة .

١١٠ - وبعد مشاورات مع المدير التنفيذي والمراقب المالى وشعبة الميزانية بالامم المتحدة تم الاتفاق على أن تغطي الميزانية العادية سائر تكاليف الخدمات اللغوية لست لغات لاربعة اجتماعات في السنة وذلك حتى الدورة العادية التالية لمجلس الادارة اذ ينبغي حينئذ أن يقرر المجلس ما اذا كان الصندوق سيتحمل الـ ٧٥ في المائة من تكاليف خدمات اللغات . إلا ان هذا الاتفاق الشفوى الذى تم التوصل اليه خلال زيارته لنيويورك في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، لم يتأكد بعد كتابة . وحتى يحين موعد انعقاد الدورة التالية لمجلس الادارة تقيدت لجنة الممثلين بأربعة اجتماعات مزودة بسائر الخدمات بست لغات . وأوضح أن تكاليف تقديم الخدمات في نيروبي بلغت ٠٠٠ ٢٠٥ دولار لاجتماع يستغرق يوما واحدا و٠٠٠ ٢٩٦ دولار لاجتماع يستمر ثلاثة أيام و٠٠٠ ٣٥٠ دولار لاجتماع يستمر خمسة أيام . واستطرد قائلا إنه يريد أن يعرف من اين سيأتى التمويل اذا تجاوزت لجنة الممثلين الدائمين الاجتماعات الاربعة التي تمول حاليا من الميزانية العادية ، نتيجة للدعوة الواردة في الفقرة ١١ من مشروع المقرر .

١١١ - وتكلم مندوب استراليا بصفته رئيسا للجنة الممثلين الدائمين قائلا إن مكتب اللجنة سيجتمع بالمدير التنفيذي يوم الاثنين ١٠ شباط/فبراير لمناقشة المسائل المالية . فاذا تم اعتماد مشروع المقرر سيتطلب الأمر مناقشة كيفية التصرف بدون تحميل الميزانية اى تكاليف غير ضرورية . وقال إنه جرت العادة على ان تناقش اللجنة القضايا في اطار افرقة عاملة مع استخدام الانكليزية كلغة وحيدة للعمل ؛ وقد يسرى مثل هذا الترتيب على الحالة قيد البحث ، إلا أنه اضاف قائلا إنه لا يستطيع في الوقت الراهن ان يحدد التفاصيل التى يمكن التوصل اليها .

١١٢ - وبناء على اقتراح الرئيس ، وافق المجلس على أنه ينبغي أن يجتمع رئيس المجلس ورئيس لجنة الممثلين الدائمين بالمدير التنفيذي لمناقشة الآثار التنظيمية والمالية المترتبة على الفقرة ١١ من مشروع المقرر .

١١٣ - وبناء على اقتراح ممثل الهند قرر المجلس ، عند النظر في مشروع المقرر ، تغيير عبارة "عملية التنمية المستديمة" الواردة في الفقرة السادسة من مشروع المقرر لتصبح "تحقيق التنمية المستديمة" .

١١٤ - واقترح ممثل المملكة العربية السعودية وأيده عدد من الممثلين اضافة "والمأمونة" بعد عبارة "السليمة بيئيا" الواردة في السطر الثالث من الفقرة ٨ من مشروع المقرر ، حيث إنه من الاهمية بمكان التأكد من أن التكنولوجيا المنقولة ليست سليمة بيئيا فحسب بل ومأمونة كذلك . وبعد مناقشة وجيزة وافق ممثل المملكة العربية السعودية على سحب تعديله على أن يشار الى هذه المسألة في تقرير المجلس عن أعمال الدورة .

١١٥ - وقد اعتمد مشروع المقرر بعد تعديله وفقا لاقتراح الهند ، بتوافق الآراء .

١١٦ - وتكلم مندوب الولايات المتحدة الامريكية معللا موقفه بعد اعتماد المقررين د.إ-١/٣ و د.إ-٢/٣ ، فقال إنه شارك في توافق الآراء حول الفقرات المالية من هذين المقررين ولكنه يود أن يذكّر المجلس بأنه عندما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٣٣٨/٤٤ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ أعربت الولايات المتحدة عن تحفظاتها ازاء الفقرة ١٥ (ي) من الفرع أولا . وأضاف أنه يريد أن يوضح مرة أخرى أن حكومته فسرت عبارة "الموارد المالية الجديدة والاضافية الواردة بالفقرة على أنها تشير الى الموارد المالية التي توفرت حديثا للمشروعات السليمة بيئيا . وهي ليست موارد اضافية بالنسبة لمستويات مساعدات التنمية الشاملة . ونظرا للقيود الشديدة الراهنة على الميزانية الاتحادية للولايات المتحدة لا سيما في فترة الكساد فليست هناك فرصة من الناحية العملية لأن يخصص الكونغرس الأمريكي أموالا اضافية ملائمة لمساعدات التنمية علاوة على المستويات الراهنة ، وقال ان حكومته لاتريد اثارة توقعات لن تستطيع تحقيقها . واذا كان المطلوب هو توفير اموال اضافية لبرامج سليمة بيئيا فانه ينبغي توفرها من المصادر الموجودة بالفعل . وقال انه لايشك في ان بعض الاموال التي تخصص حاليا لمشروعات التنمية غير القابلة للاستمرار يمكن أن تعاد برمجتها على نحو فعال إلى مشروعات سليمة بيئيا . وقال ان حكومته تقر تماما بضرورة تعبئة موارد مالية وتقنية كافية واضافية لتمكين البلدان النامية من الاضطلاع بمسؤولياتها للمساعدة في صيانة البيئة العالمية وحمايتها وتحسينها . وانها تتطلع لمناقشة بناءة لهذا الموضوع في الدورة الرابعة للجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية .

../..

حالة البيئة (١٩٧٢ ـ ١٩٩٢) (المقرر د . إ ـ ٣/٣)

١١٧ - كان أمام المجلس في جلسته الخامسة من الدورة ، المعقودة في ٥ شباط/فبراير ، مشروع مقرر بشأن هذا الموضوع مقدم من المكتب (UNEP/GCSS.III/L.7) ، وأعد على أساس مشروع مقرر سابق مقدم من لجنة الممثلين الدائمين (UNEP/GCSS.III/L.3) .

١١٨ ـ وقد تم اعتماد مشروع المقرر بتوافق الآراء .

١١٩ ـ وبعد اعتماد المقرر أبلغ الرئيس المجلس بأن الفريق التفاوضي غير الرسمي قد درس اقتراحين اضافيين ولكنه قرر عدم احالتهما الى المجلس للنظر فيهما رسميا . وكان أولهما يتعلق بالتقرير الذي نشر مؤخرا تحت عنوان "العناية بالكرة الأرضية . استراتيجية لمعيشة مستديمة" والذي اشترك في إعداده الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية . وحيث إن العديد من الاعضاء لم يتلقوا التقرير فقد ارتأى الفريق التفاوضي أنه ليس من الملائم أن يعطي المجلس موافقة رسمية بدون بحث هذا الموضوع رسميا . ولا يعني هذا القرار بتاتا أن الفريق لم يقدّر أن قيمة التقرير ربما كانت رفيعة للغاية ، لا سيما على ضوء علمه بالاعمال التي أنجزتها المنظمتان غير الحكوميتين المشاركتان في وضعه . وأعرب عن أمله في أن يتمكن المدير التنفيذي من مساعدة المنظمتين على توجيه اهتمام مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية لهذا التقرير حيث يمكن أن تبحثه الوفود هناك .

١٢٠ ـ أما الاقتراح الثاني الذى ناقشه الفريق التفاوضي غير الرسمي ولكنه لم يُرفع الى المجلس للنظر فيه رسميا ، فيتعلق بالبارامترات التي يمكن استخدامها كمؤشرات لتقييم النوعية البيئية . ومرة أخرى لا يشك الفريق في قيمة البارامترات البيئية الملائمة ولكنه يعتقد أن المشكلة من الاهمية بحيث يتعذر بحثها في مثل هذا الوقت القصير . وأعرب عن أمله في أن يبحث المدير التنفيذي الموضوع مع الخبراء وموظفي برنامج الامم المتحدة للبيئة وأن يعرضه على الدورة العادية القادمة لمجلس الادارة ، حيث إن توافر البارامترات الملائمة سيقدم خدمة كبرى للمخططين وللمشاركين في تنفيذ السياسات ، وأن دراسة هذا الموضوع تدخل تماما في نطاق ولاية برنامج الامم المتحدة للبيئة .

سادسا - مسائل تتطلب اهتماما خاصا من الجمعية العامة و/أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٣١ - اعتمد مجلس الادارة في دورته الاستثنائية الثالثة ثلاثة مقررات ، يتعلق كل منها بالمسائل التي نظرت فيها الجمعية العامة والتي سوف تتصدى لها اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية والمؤتمر ذاته .

١٣٢ - وفيما يلي موجز مقتضب لمحتوى هذه المقررات والمعلومات الاساسية الخاصة بها والتي يتضمن المرفق الاول لهذا التقرير النصوص الكاملة لها . ويبين الفصل الرابع (الفقرات ١٠٣ - ١٣٠) أعلاه التعليقات التي أبديت لدى اعتمادها . ويرد ملخص لوجهات النظر والتعليقات التي أبديت خلال مناقشة المجلس لهذه القضايا في الفصل الثالث (الفقرات ٣٨ - ١٠٠) أعلاه .

ألف - التصحر

١٣٣ - في الفقرة ٦ من القرار ١٧٣/٤٤ ألف المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، دعت الجمعية العامة ، ضمن جملة أمور ، مجلس الادارة إلى المساهمة مساهمة فعالة في مناقشة التصحر في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ، بأن يقوم بجملة أمور منها ، إعداد تقييم عام للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر . واستجابة لهذه الدعوة وكذلك للاحكام الاخرى بنفس هذا القرار ، كان أمام المجلس في دورته الاستثنائية الثالثة ، تقرير المدير التنفيذي بشأن حالة التصحر وتنفيذ خطة العمل (UNEP/GCSS.III/3 و Corr.1/Rev.1) .

١٣٤ - وفي الفقرة ١ من المقرر د . إ - ١/٣ المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، أحاط المجلس علما مع التقدير بتقرير المدير التنفيذي . وأوصى في الفقرات من ٥ الى ٩ من نفس هذا المقرر بعدد من الاجراءات التي يتعين أن تتخذها الحكومات لمكافحة التصحر ، كما حدد عددا من المجالات التي ينبغي تعزيز التعاون الدولي فيها لتحقيق هذا الهدف . وفي الفقرة ١٠ من المقرر ، طلب المجلس إلى المدير التنفيذي أن يحيل هذا التقرير وكذلك المقرر إلى الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية كيما يكون متاحا للجنة التحضيرية للمؤتمر في دورتها الرابعة ، كما دعا الامين العام للمؤتمر في الفقرة ١١ ، إلى أن يوجه انتباه المؤتمر من خلال لجنته التحضيرية إلى تقرير المدير التنفيذي وكذلك المقرر .

باء - التقرير الموحد للأمين العام بشأن مواصلة المتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و١٨٧/٤٢

١٢٥ - في الفقرة ٢٠ من القرار ٢٢٧/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد من خلال جملة قنوات منها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تقريرا موحدا جديدا بشأن مواصلة المتابعة الموضوعية للقرارين ١٨٦/٤٢ و١٨٧/٤٢ المؤرخين في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، من جانب الحكومات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، وذلك لعرضه على مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية وعلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين . وبناء على هذا الطلب ، كان أمام المجلس في دورته الاستثنائية الثالثة التقرير الموحد للأمين العام بشأن تنفيذ القرار ٢٢٧/٤٤ (UNEP/GCSS.III/4 و Corr.1) .

١٢٦ - وبموجب الفقرة ١ من المقرر د . إ - ٣/٣ المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، أحاط مجلس الادارة علما مع التقدير بالتقرير الموحد للأمين العام . وفي الفقرات ٢ و٣ و٥ من نفس هذا المقرر ، أعرب المجلس عن ارتياحه لبعض الاجراءات والتطورات على المستوى الوطني في بعض البلدان المتقدمة والنامية ، وفقا لما هو مبين في التقرير ، كما أحاط علما بالتدابير المختلفة التي اتخذتها المنظمات والأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتعديل برامجها وأنشطتها حتى يتسنى لها الاسهام في تحقيق التنمية المستديمة ، كما رحب بالتطورات الايجابية في مجال التعاون الدولي بشأن القضايا البيئية العالمية التي حدثت منذ اعتماد القرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ . وبموجب الفقرة ٦ من نفس هذا المقرر ، سلم المجلس بأن التقدم في تحقيق تنمية مستديمة ما زال محدودا للغاية وغير متوازن في العديد من المجالات وبأن الأمر يقتضي اتخاذ المزيد من الاجراءات ، حسب الاقتضاء ، بما في ذلك الاجراءات التي أوصى بها الفصلان الخامس والسادس من التقرير الموحد للأمين العام ، وبموجب الفقرات من ٧ الى ٩ من المقرر ، طلب المجلس الى الحكومات اتخاذ بعض الاجراءات استجابة لتقرير الأمين العام . وبموجب الفقرة ١٠ ، أوصى الجمعية العامة بأن تستعرض بصورة دورية التقدم المحرز صوب التنمية السليمة بيئيا والمستديمة ، وأن تطلب الى الأمين العام أن يوجه انتباهه لأية مبادرات تكون مبتكرة أو تبشر بالخير في هذا الشأن . وختاما ، دعا في الفقرة ١٢ من المقرر ، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ، إلى أن يوجه انتباه المؤتمر إلى المقرر والتقرير الموحد للأمين العام من خلال اللجنة التحضيرية في دورتها الرابعة .

جيم - حالة البيئة

١٣٧ - في الدورة الخامسة عشرة العادية ، طلب المجلس ، في الفقرة ٧ (ب) من مقرره ١٣/١٥ ألف المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، إلى المدير التنفيذي أن يعد تقريرا تحليليا مختصرا بشأن التغيرات في حالة البيئة العالمية منذ ١٩٨٩ . لعرضه على مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ، وبناء على ذلك قررت الجمعية العامة في الفرع اولا الفقرة ١٥ (أ) ، من قرارها ٤٤/٢٢٨ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، أن يكون أحد أهداف مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ، دراسة حالة البيئة والتغيرات التي حدثت بعد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة البشرية . ومن ثم ، فامتثالا لمقرر المجلس ١٣/١٥ ألف ، ومراعاة لقرار الجمعية العامة السالف الذكر ، كان أمام المجلس في دورته الاستثنائية الثالثة ، التقرير التحليلي للمدير التنفيذي المعنون "حالة البيئة (١٩٧٢-١٩٩٢) : إنقاذ كوكبنا - التحديات والآمال" . (UNEP/GCSS.III/2 و Corr.1) الذي من المقرر أن يعرض على مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية .

١٣٨ - وبموجب الفرع اولا ، الفقرة ٣ ، من المقرر د . إ - ٣/٣ ، طلب المجلس إلى المدير التنفيذي أن يوجه انتباه مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية إلى التقرير التحليلي والمقرر ، من خلال أمينه العام واللجنة التحضيرية للمؤتمر في دورتها الرابعة . وففي الفقرة ٣ من الفرع ثانيا من نفس هذا المقرر الذي يتعلق بحالة البيئة الناجمة عن الاوضاع السائدة بين العراق والكويت ، طلب المجلس إلى المدير التنفيذي أن يوجه انتباه مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية إلى برنامج الاصلاحات الموحد الذي أعدته الحكومات في المنطقة ، وذلك من خلال لجنته التحضيرية .

سابعا - اختتام الدورة

١٢٩ - قال المدير التنفيذي في بيانه الختامي أمام المجلس في الجلسة الخامسة للدورة المعقودة في ٥ شباط/فبراير ، إن تدعيم مكانة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، الذي كان قيد المناقشة في الدورة ، لا يتطلب مجرد زيادة الميزانيات والتوسع في تعيين الموظفين ، وإنما يتطلب أيضا تعديل البرامج وإعادة صياغة الاستراتيجيات ، وإرساء الاساس الذي ستحدد بناء عليه المسؤوليات الموسعة بعد انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية . وتشكل الدراسة التي أجريت عن الادارة والتنظيم التي أعدت بمقتضى مقرر المجلس ٦/١٦ بداية طيبة في هذا الاتجاه . ونظرا لان عددا من التوصيات التي خلصت اليها الدراسة قد تناولت تفويض السلطة من جانب المدير التنفيذي ، فقد رأى أنه يتعين عليه أن يوضح بجلاء أن تفويض السلطة كان هو المبدأ الاساسي الذي ينظم إدارته لبرنامج الامم المتحدة للبيئة على مدى سنوات : فقد فوضت سلطة المدير التنفيذي بالكامل على الاقل في السنوات السبع الاخيرة لثلاثة من مساعدي الامين العام العاملين في برنامج الامم المتحدة للبيئة ، وهو وضع محدد في النشرات المختلفة للمدير التنفيذي ، ويرجع تاريخ إحداها إلى عام ١٩٨٥ . وسوف تستعرض خلال الشهر الحالي التوصيات الاخرى التي حددتها الدراسة والتي جاءت في نطاق سلطة المدير التنفيذي ، والتي سينظر فيها فريق الادارة ولجنة الادارة التابعين لبرنامج الامم المتحدة للبيئة للتأكد من أنها ، لا تتعارض مع ما يمكن أن يتخذه مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية أو الجمعية العامة من مقررات عند النظر في إعادة تشكيل الامانة وذلك لمعرفة ما إذا كان من الممكن تنفيذ تلك التوصيات على الفور .

١٣٠ - وقال المدير التنفيذي في ختام بيانه إنه في حين يقال دائما إن المشاغل البيئية أهم من أن تترك للحكومات وحدها ، فإن الشعوب تطالب الحكومات بابداء روح القيادة . وهي تتوقع من الحكومات أن تذهب إلى مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية وهي مسلحة بالشجاعة وأن تغادره وقد توصلت إلى خطط عمل محددة تتناول نقل التكنولوجيا والتمويل اللازمين بصورة مباشرة حتى يمكن تحديد المسؤوليات بوضوح وتحديد طرائق معينة لتحقيق مبادئ المساواة والمشاركة .

١٣١ - واختتاما للدورة ، في الجلسة الخامسة أيضا ، قال الرئيس إن الوقت الذي أمضاه المجلس في مداولاته يوضح مدى جدية جميع الوفود في تناول المسائل المطروحة . وإن من أهم الانجازات المبشرة للدورة كان الاتفاق على الصياغة الخاصة بواحدة من

أعقد المسائل التي طرحت وستظل مطروحة على المجلس . وإن هناك حاجة الى بذل المزيد من الجهد الشاق في المستقبل ، وتحقيق تقدم تدريجي خطوة خطوة . وقال إنه هو شخصيا قد استمتع بالمناقشات وإنه يشعر بالرضا لمستوى هذه المناقشات وقيمتها .

١٣٢ - وقال إنه رأى من واقع خبرته أن الأشخاص الذين لا ينتمون الى المنظمة يشعرون أحيانا بوجود موقف معين بين الأمانة وبين الوفود والعكس صحيح . وأنه بالرغم من أن وجود قدر من التوتر الخلاق ليس طبيعيا فحسب ، وإنما هو لازم أيضا ، إلا أنه من الضروري الحرص على عدم تجاوز حدود معينة . وفي ضوء أهمية وحجم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ، والعدد الضئيل نسبيا للأشخاص المشاركين فيه ، من الضروري أن ينشأ ذلك التوتر الخلاق مع تحاشي اتباع سبيل قد يؤدي الى سوء الظن من جانب الآخرين .

١٣٣ - وفي ختام ملاحظاته ، وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة ، أعلن الرئيس اختتام الدورة الاستثنائية الثالثة لمجلس الإدارة .

المرفق الأول

المقررات التي اعتمدها مجلس الادارة
في دورته الاستثنائية الثالثة

رقم المقرر	العنوان	تاريخ الاعتماد	الصفحة
د . إ ـ ١/٣	حالة التصحر وتنفيذ خطة عمل الامم الامم المتحدة لمكافحة التصحر	٥ شباط/فبراير ١٩٩٢	٣٨
د . إ ـ ٢/٣	التقرير الموحد للامين العام بشأن مواصلة المتابعة الموضوعية لقرارى الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢	٥ شباط/فبراير ١٩٩٢	٤٣
د . إ ـ ٣/٣	حالة البيئة (١٩٧٢ ـ ١٩٩٢)	٥ شباط/فبراير ١٩٩٢	٤٨

د . إ - ١/٣ - حالة التصحر وتنفيذ خطة عمل الامم المتحدة لمكافحة التصحر

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٧٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر ، وعلى وجه التحديد الى الفقرة ٨ منه التي عهدت فيها الجمعية العامة الى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ومديره التنفيذي بعدة أمور من بينها مسؤولية متابعة تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر وتنسيقها ،

واذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ١٧٢/٤٤ ألف المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ الذي دعت فيه ، بموجب الفقرة ٦ ، في جملة أمور ، مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الى الاسهام مساهمة كبيرة في المناقشة التي ستجرى بشأن مسألة التصحر في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ، وذلك بالقيام بعدة انشطة ، منها اجراء تقييم عام للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ،

واذ يشير كذلك الى مقرره ١٠/١٢ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٤ الذي قرر فيه ، بموجب الفقرة ٢٨ ، أن يُجري في ١٩٩٢ تقييم شامل للتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل ،

واذ يحيط علما بتقرير المدير التنفيذي عن حالة التصحر وتنفيذ خطة عمل الامم المتحدة لمكافحة التصحر[(١)]،

وإذ يقر بأن التصحر هو عملية تتدهور فيها الارض وتنجم أساسا عن التأثير البشري الضار في ظل الاحوال المناخية التي تنفرد بها المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة شبه الرطبة وعن تفاعلات معقدة بين عوامل طبيعية وكيميائية وبيولوجية واجتماعية - اقتصادية وسياسية ذات طابع محلي ووطني وعالمي .

---

(١) UNEP/GCSS.III/3 و Corr.1 / Rev.1

واذ يقر كذلك بأن التصحر ظاهرة عالمية تتطلب استجابة عالمية وانه يحدث في سائر القارات ويؤثر مباشرة على أكثر من ٦٠ في المائة من بلدان العالم في نصفي الكرة الارضية الشمالي والجنوبي على حد سواء ،

واذ يلاحظ أن التصحر قد تكون له آثار معاكسة على تغير المناخ في العالم والتنوع البيولوجي ، بالاضافة الى أنه يقلص قاعدة الامن الغذائي ويسهم في ازدياد الفقر ،

واذ يقر بأن تكلفة تدابير مكافحة التصحر تتصاعد عاما بعد عام نظرا لاتساع المناطق المتأثرة وازدياد حجم الضرر وارتفاع الاسعار والتكاليف العالمية لتدابير الوقاية والتصحيح والاصلاح ،

واذ يدرك أن الدراسات والتقديرات الحالية تدل على أن الفشل في مكافحة التصحر قد أدى الى فقد مبالغ ضخمة من الدخل ،

واذ يدرك أيضا أن التكاليف السنوية المقدرة لمكافحة التصحر تقل عن نصف التكاليف السنوية لعدم اتخاذ التدابير اللازمة ،

واذ يساوره القلق لاستمرار وازدياد معدلات تدهور الاراضي والتصحر اللذين يشملان ، طبقا للتقديرات المتوافرة ، نحو ٧٣ في المائة من المراعي و٤٧ في المائة من أراضي المحاصيل البعلية و٣٠ في المائة من الاراضي المروية في المناطق الجافة ، مما يؤثر على أكثر من ٣,٦ بليون هكتار من المساحة الكلية لمناطق العالم القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة شبه الرطبة ، أو حوالي ٢٥ في المائة من المساحة الكلية للاراضي في العالم ، كما يؤثر على نحو ٩٠٠ مليون شخص أو سدس سكان العالم ،

واذ يساوره بالغ القلق أيضا لآثار التصحر على افريقيا بشكل خاص حيث يعتبر عاملا خطيرا يسهم في حدوث المجاعات ، مثل المجاعات التي حدثت في ١٩٨٤ و١٩٨٥ وعانى منها ما بين ٣٠ و٣٥ مليون شخص ، وفي ١٩٩١ حيث هددت المجاعة نحو ٣٠ مليون شخص احتاجوا الى معونة غذائية خارجية عاجلة حتى يبقوا على قيد الحياة ،

واذ يقر بضرورة مكافحة التصحر بسائر مناطق العالم القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة شبه الرطبة ،

واذ يقر ايضا بأن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستديمة وحماية البيئة وتعزيزها شروط اساسية لا تنفصم لبقاء الانسانية ، ومن ثم فان حملات مكافحة التصحر ينبغي ادارتها كجزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لاقاليم الاراضي الجافة ومجتمعاتها ،

واذ يقر كذلك بالاختلافات الهامة في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في البلدان الصناعية ، حيث لا تعتمد التنمية بوجه عام على الاراضي الجافة ، وفي البلدان النامية ، لا سيما في منطقة حزام السهل السوداني في افريقيا ، حيث تعتمد التنمية اعتمادا شبه كامل على قاعدة الموارد الطبيعية ،

١ - يحيط علما مع التقدير بتقرير المدير التنفيذي عن حالة التصحر وتنفيذ خطة عمل الامم المتحدة لمكافحة التصحر ؛

٢ - يؤكد مجددا أن التصحر مشكلة بيئية واجتماعية - اقتصادية عالمية تتطلب اهتماما خاصا وتعاونا دوليا شاملا في تنفيذ خطة عمل الامم المتحدة لمكافحة التصحر ؛

٣ - يؤكد اقتناعه بأن الاولويات المحددة في مكافحة التصحر عادة ما تكون محددة حسب الموقع وأن يبت فيها السكان المعنيون وفقا للاوضاع الفعلية في كل بلد وفي كل منطقة بالذات ؛

٤ - يؤكد اهمية ادماج السياسات الرامية الى مكافحة التصحر في خطط التنمية الوطنية ، وتعزيز القدرات على المستوى الوطني من أجل انشطة البحث والتخطيط والرصد والتنفيذ ، والدعم الدولي لتلك الاغراض ؛

٥ - يوصي ، مع مراعاة الفقرة ٣ من هذا المقرر ، أن تدرس الحكومات المشاركة في مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ، الاجراءات التالية وما تتطلبه من موارد ، حسب الترتيب التالي للاولويات وذلك بغية مكافحة التصحر باقصى حد من فعالية التكاليف :

(أ) ينبغي أن يتضمن أول اجراء يتخذ على سبيل الاولوية على المستوى العالمي ، والذي قدرت تكاليفه بما يتراوح بين ١,٤ بليون دولار و٤,٢ بليون دولار في السنة خلال عشرين عاما ، تدابير وقائية هامة لوقف انتشار التصحر في الاراضي الجافة غير المتدهورة أو التي لم يصبها سوى تدهور طفيف ؛

(ب) ينبغي أن يتضمن ثاني اجراء يتخذ على سبيل الاولوية ، والذي قدرت تكاليفه بما يتراوح بين ٢,٤ بليون دولار و٧,٢ بليون دولار في السنة خلال عشرين عاما ، تنفيذ تدابير علاجية ودعم للانتاجية في الاراضي الجافة التي أصابها قدر متوسط من التدهور ؛

(ج) ينبغي أن يتضمن ثالث اجراء يتخذ على سبيل الاولوية ، والذي قدرت تكاليفه بما يتراوح بين ٦,٢ بليون دولار و١١ بليون دولار في السنة خلال عشرين عاما ، اصلاح الاراضي الجافة المتدهورة بشدة او البالغة التدهور ؛

٦ - يوصي الحكومات بتحديد طرق ووسائل توفير الموارد المالية الكافية الجديدة والاضافية وتقديم المساعدة التقنية وكذلك نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بنوع خاص بشروط مؤاتية للغاية[ب] بغية معالجة مشكلة التصحر ؛

٧ - يدعو كذلك البلدان المشاركة في المرفق البيئي العالمي الى النظر بصورة مؤاتية الى تمويل برامج مكافحة التصحر ؛

٨ - يوصي بقوة بأن يتصدى جدول أعمال القرن ٢١ الذي جرى إعداده في سياق مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية لمشكلة التصحر ، وان يولى الاهتمام اللازم إلى تدابير التمويل الخاصة لمكافحة التصحر ؛

٩ - يوصي بقوة أيضا بتعزيز التعاون على المستوى الدولي لمكافحة التصحر في المجالات التالية ، لا سيما من أجل مساعدة البلدان ، وخاصة البلدان النامية التي لا تستطيع وحدها التغلب على هذه المشكلة ؛

(أ) وضع سياسات للتجارة والتسعير من شأنها أن تشجع استخدام الاراضي على نحو قابل للاستمرار وتعزز انتاجية الاراضي الجافة ؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية وبرامج التدريب الملائمة الى البلدان بناء على طلبها ؛

(ب) وفقا للفرع أولا ، الفقرة ١٥ (ي) و (م) من قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

(ج) تطوير تكنولوجيات ملائمة لمكافحة التصحر ؛

(د) وضع نظم مناسبة لادارة الاراضي الجافة ونقل النظم القائمة والتقليدية وتعديلها ؛

(هـ) رصد التصحر على المستويين العالمي والاقليمي ؛

(و) رصد وتنسيق انشطة مكافحة التصحر على المستويين العالمي والاقليمي ؛

(ز) تبادل المعلومات ونقلها ؛

(ح) وضع التشريعات الوطنية اللازمة .

١٠ - يطلب الى المدير التنفيذي ان يحيل تقريره بشان حالة التصحر وتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر مشفوعا بهذا المقرر الى الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية لتقديمه الى اللجنة التحضيرية للمؤتمر في دورتها الرابعة ؛

١١ - يدعو الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الى أن يوجه اهتمام المؤتمر ، من خلال لجنته التحضيرية ، الى تقرير المدير التنفيذي عن حالة التصحر وتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر ، علاوة على هذا المقرر ؛

١٢ - يطلب كذلك الى المدير التنفيذي :

(أ) أن يؤكد بقوة ، ضمن برنامج عمل مركز أنشطة برنامج مكافحة التصحر التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، على ما يلي :

'١' تنقيح التقييم عن حالة التصحر ، لا سيما على المستويين الاقليمي والوطني ؛

'٢' تشجيع تنفيذ المبادىء التوجيهية المتعلقة بالسياسات وسبل العمل لمكافحة التصحر الواردة في الفصل الثالث من تقرير المدير التنفيذي ،ورصد وتقييم فعاليتها ؛

'٣' تحديد أسس تقييم التقدم المحرز ومؤشراته ؛

(ب) أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا المقرر الى مجلس الادارة في دورته العادية السابعة عشرة .

الجلسة الخامسة
٥ شباط/فبراير ١٩٩٢

د . إ - ٢/٣ - التقرير الموحد للامين العام بشأن مواصلة المتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و١٨٧/٤٢

ان مجلس الادارة ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده والى القرار ١٨٧/٤٢ المؤرخ أيضا في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، والذي رحبت فيه الجمعية العامة بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية(ج) ،

واذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٤٤ الصادر في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن آرائها وتوصياتها من أجل تيسير وتعزيز تنفيذ قراريها ١٨٦/٤٢ و١٨٧/٤٢ ، بعد أن نظرت في تقرير الامين العام عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومات وأجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها فيما يتعلق بالتنمية المستديمة والسليمة بيئيا ،

واذ يلاحظ أن الامين العام قدم ، بناء على طلب الجمعية العامة ، تقريرا مرحليا بشأن تنفيذ قرارها ٢٢٧/٤٤ الى الجمعية العامة في دورتها السادسة

(ج) انظر UNEP/GC.14/13 و A/42/427 ، المرفق .

والاربعين[د] من خلال مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ،

واذ يشير الى أن الجمعية العامة قد طلبت أيضا الى الامين العام في الفقرة ٣٠ من قرارها ٤٤/٢٢٧ ، أن يعد، للعرض على مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية والجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، من خلال مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريرا موحدا جديدا بشأن مواصلة المتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ٤٢/١٨٦ و٤٢/١٨٧ من جانب الحكومات والمنظمات التابعة لمنظومة الامم المتحدة ،

واذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، لاسيما الفرع أولا ، الفقرتان ١٥ (ى) و (م) منه ،

واذ يقر بأن المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده[هـ] وتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية قد أسهما بدرجة كبيرة في زيادة الوعي بالقضايا البيئية والانمائية على شتى المستويات ، وفي زيادة مشاركة المواطنين على المستوى المحلي ، كما أسهما أيضا في زيادة تعبئة الارادة السياسية لاتخاذ الاجراءات اللازمة ،

واذ يقر أيضا بالدور الهام الذي أداه المنظور وتقرير اللجنة العالمية فيما يتعلق بالمقرر الخاص بعقد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ، وهو ما يتجلى في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٩ ،

١ - يحيط علما مع التقدير بالتقرير الموحد للامين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٧ الخاص بمواصلة المتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ٤٢/١٨٦ و٤٢/١٨٧[و] ، الذي أعد على أساس المعلومات المتلقاة من ثمان وثلاثين حكومة وتسع وعشرين منظمة وهيئة لمنظومة الامم المتحدة ؛

(د) A/46/138-E/1991/52 ، احيل الى مجلس الادارة بمذكرة من المدير التنفيذي (UNEP/GC.16/14) .

(هـ) قرار الجمعية العامة ٤٢/١٨٦ ، المرفق .

(و) UNEP/GCSS.111/4 ، المرفق .

٢ - يعرب عن ارتياحه للوارد أدناه من إجراءات المتابعة والتطورات على الصعيد الوطني في بعض البلدان المتقدمة والنامية وفقا لما هو مبين في التقرير :

(أ) اعداد ورقات بيضاء أو خطط بيئية وطنية أو بيانات رسمية بشأن السياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستديمة التي تعبر عن الطبيعة الشاملة لكافة قطاعات هذه القضايا ؛

(ب) اصدار القرارات الجمهورية وعقد المؤتمرات وحلقات العمل واجتماعات الموائد المستديرة على المستوى الوطني ، للتوصل إلى توافق آراء بشأن السياسات وتعبئة الأموال لتنفيذ خطط العمل البيئية في اطار هدف تحقيق التنمية المستديمة ، بما في ذلك استخدام الموارد الطبيعية والخطط البيئية ؛

(ج) التأكيد في السياسات الوطنية على العلاقة بين الاجراءات الوطنية والتعاون الدولي في التصدي للمشاكل العالمية ، وزيادة مشاركة المجموعات المعنية من السكان ؛

(د) انشاء أو تعزيز أو اعادة تنظيم المؤسسات من أجل العمل والتنسيق البيئيين والربط بينها وبين العمل الانمائي ؛

(هـ) ادراج الشواغل البيئية في سياسات القطاعات الانمائية وبرامجها ؛

(و) تعزيز التشريعات البيئية ذات الصلة بالمجالات ذات الأولوية واعداد قوانين بيئية شاملة ؛

(ز) دراسة واستخدام أساليب السياسة الاقتصادية لتحقيق الاهداف البيئية بما في ذلك تطبيق مبدأ الغرم على الملوث والتدابير المالية مثل الرسوم والضرائب ونظم الودائع النقدية ؛

(ح) دراسة استخدام وضع الاسعار باعتباره أداة لصيانة المياه والاحراج ، وهاديا لاستخدام الارض ، للحد من تدهور الارض ؛

(ط) استخدام تقييم الآثار البيئية باعتباره الأداة الأكثر أهمية لصنع القرارات البيئية على مستوى المشروع ؛

(ي) الطفرة التي تحققت ، على مدى السنوات الأربع الماضية ، في مشاركة المنظمات غير الحكومية والجماعات على مستوى المجتمع المحلي والسكان المحليين في بناء الوعي البيئي ؛

(ك) اتخاذ الاجراءات لتشجيع القطاع الخاص ، ولاسيما الشركات متعددة الجنسية ، على المشاركة على نحو كامل وفعال في حماية البيئة واصلاحها ، وفي تطبيق التدابير التي تكفل استدامة عملية التنمية ؛

٣ - يلاحظ أن المنظمات والأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة قد اتخذت خطوات لتعديل برامجها وأنشطتها حتى يتسنى لها الاسهام في تحقيق التنمية المستديمة ، وأنها :

(أ) وسعت أو عجلت أو كثفت أنشطتها الخاصة ببناء الوعي البيئي ، ونشر المعلومات ، ومشاورات الخبراء ، والمشاورات الحكومية الدولية والتوصل إلى توافق الآراء ، والتعاون التقني والتدريب والبحث والتنمية ، واقامة الشبكات المؤسسية وتعزيزها ؛

(ب) أجرت تعديلات تنظيمية للربط بين المبادرات البيئية والأنشطة الانمائية ، ورصد ومواصلة تحقيق كل من الأهداف الانمائية والأهداف البيئية معا بينما أيدت الحاجة إلى التنمية بغية تحقيق الأهداف البيئية ؛

(ج) قامت بأنشطة اضافية نتجت عن توضيح وتعزيز الولايات الخاصة باجراءات تقييم البيئة وادارتها والتنمية القابلة المستديمة ؛

(د) وفرت الدعم على الأصعدة العالمية والاقليمية والوطنية للأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ؛

٤ - يؤكد من جديد احكام مقرر مجلس الادارة ١/١٦ المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ ويسلم بأن قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على انجاز ولايته الاصلية حسبما وردت في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ قد يتعين اعادة استعراضها في ضوء نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ؛

٥ - يرحب بالتطورات الايجابية التي حدثت في مجال التعاون الدولي بشأن القضايا البيئية العالمية منذ اعتماد الجمعية العامة في ١٩٨٧ للقرارين ١٨٦/٤٢ و١٨٧/٤٢ ، من خلال ، جملة امور منها ، اعتماد تعديل لندن لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الاوزون(ز) ، واعتماد اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود(ح) ، والمفاوضات الخاصة بمعاهدات عالمية بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي والمبادرات الاقليمية العديدة وكذلك الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية ؛

٦ - يسلم ، مع ذلك ، بأن التقدم صوب تحقيق التنمية المستديمة لا يزال محدودا وغير متوازن في العديد من المجالات ، وأنه يلزم اتخاذ اجراءات اخرى ، حسب الاقتضاء ، ضمن جملة أمور ، كالاجراءات التي أوصي بها في الفصلين الخامس والسادس من التقرير الموحد للامين العام ؛

٧ - يدعو الحكومات الى أن تولي المزيد من الاهتمام لتنفيذ الاجراءات الرامية الى تحقيق التنمية المستديمة وأن تخصص لها الموارد اللازمة ؛

٨ - يدعو أيضا الحكومات الى أن تحدد طرق ووسائل توفير الموارد المالية الجديدة والاضافية الكافية ، لاسيما للبلدان النامية ، علاوة على نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا بشروط مؤاتية للغاية تحقيقا لهذا الغرض ؛

٩ - يدعو كذلك الحكومات الى النظر في الاوضاع المرتقبة للتنمية العالمية المستديمة والمبينة في الفصل الخامس من تقرير الامين العام ، وأن تعجل ، كلما كان ذلك ملائما ، بالاعمال التي شرعت فيها بالفعل ، وفقا لما هو مبين في الفقرات ٢ و ٣ و ٥ من هذا المقرر ، وأن تتخذ اجراءات جديدة استجابة للنقاط المشارة في ذلك الفصل من التقرير كيما تدعم التقدم صوب تنمية سليمة بيئيا ومستديمة ؛

١٠ - يوصي الجمعية العامة بأن تستعرض بصفة دورية التقدم المحرز صوب تنمية سليمة بيئيا ومستديمة ، وأن تطلب الى الامين العام أن يوجه انتباهها لاي مبادرات مبتكرة أو واعدة في هذا الصدد ؛

(ز) UNEP/OzL.Pro.2/3 ، المرفق الثاني .

(ح) انظر UNEP/IG.80/3 .

١١ - يدعو لجنة الممثلين الدائمين وكذلك الحكومات المعنية الاخرى إلى القيام ، بالتعاون مع امانة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، بدراسة وإعداد مقترحات تقدم إلى مجلس الادارة في دورته السابعة عشرة ، وذلك بغية تعزيز فعالية وكفاءة برنامج الامم المتحدة للبيئة في مجال إنجازه لولايته وفقا لنتائج مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية والقرارات التي تتخذها الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين ، على أن تضع في الاعتبار أيضا التقارير ذات الصلة ، وبخاصة الدراستين المرحليتين الاولى والثانية بشأن إدارة وتنظيم برنامج الامم المتحدة للبيئة اللتين تم إعدادهما وفقا لمقرر مجلس الادارة ٦/١٦ المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ ؛

١٢ - يدعو الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية أن يوجه انتباه المؤتمر لهذا المقرر وللتقرير الموحد للامين العام بشأن مواصلة المتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و١٨٧/٤٢ من خلال لجنته التحضيرية في دورتها الرابعة ؛

١٣ - يطلب الى المدير التنفيذي أن يقدم تقريرا الى المجلس خلال دورته العادية السابعة عشرة بشأن تنفيذ هذا المقرر .

الجلسة الخامسة
٥ شباط/فبراير ١٩٩٢

د . إ - ٣/٣ - حالة البيئة (١٩٧٢ - ١٩٩٢)

إن مجلس الإدارة ،

اولا - التقرير التحليلي للمدير التنفيذي بشأن حالة البيئة (١٩٧٢ - ١٩٩٢) ("حالة البيئة (١٩٧٢ - ١٩٩٢): انقاذ كوكبنا - التحديات والامال")

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٢ بشأن الترتيبات المؤسسية والمالية للتعاون الدولي في ميدان البيئة ، ولا سيما إلى الفقرة ٣ (د) من الفرع أولا ، التي أوكلت فيها الجمعية إلى مجلس الإدارة ، المسؤولية بأن يبقي حالة البيئة في العالم قيد المراجعة ضماناً لحصول ما ينشأ من المشاكل البيئية ذات الاهمية الدولية على الاهتمام المناسب والكافي من الحكومات ،

وإذ يشير كذلك إلى مقرره ١٣/١٥ ألف المؤرخ في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٩ والذي طلب في الفقرة ٧ (ب) منه أن يقوم المدير التنفيذي بإعداد تقرير تحليلي موجز بشأن التغيرات في حالة البيئة في العالم منذ عام ١٩٧٢ ، وتقديمه لمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية المزمع عقده في عام ١٩٩٢ ،

وإذ يشير ايضا إلى قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ المتعلق بمؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية الذي قررت الجمعية في الفقرة ١٥ (أ) من الجزء أولاً منه ، أن يقوم المؤتمر ، لدى تناوله للقضايا البيئية في الإطار الإنمائي ، بدراسة حالة البيئة والتغيرات التي حدثت منذ مؤتمر الامم المتحدة للبيئة البشرية المعقود في عام ١٩٧٢ ،

١ - يحيط علماً مع الارتياح بالتقرير التحليلي للمدير التنفيذي المعنون "حالة البيئة (١٩٧٢-١٩٩٢) : انقاذ كوكبنا - التحديات والآمال"[ط] ؛

٢ - يعرب عن عميق قلقه إزاء الادلة التي وردت في التقرير وفي غيره ، بشأن استمرار تدهور حالة البيئة في كثير من المناطق ؛

٣ - يطلب الى المدير التنفيذي ان يوجه انتباه مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية عن طريق الأمين العام للمؤتمر ولجنته التحضيرية في دورتها الرابعة ، الى تقريره التحليلي الذى قدمه بشأن حالة البيئة (١٩٧٢ - ١٩٩٢) والمقرر الحالي ؛

ثانيا - حالة البيئة الناجمة عن الحالة بين العراق والكويت

إذ يعرب كذلك عن قلقه العميق إزاء الآثار البيئية الناجمة عن الحالة بين العراق والكويت ، وما نجم عنها من تدهور خطير في البيئات البحرية والساحلية والارضية والآثار الطويلة المدى المحتملة لتلوث الغلاف الجوي ، وكذلك إزاء آثار هذه النتائج البيئية الاجتماعية والاقتصادية على دول المنطقة والبلدان المجاورة ،

وإذ يحيط علما مع التقدير بجهود الأمين العام للأمم المتحدة ، من خلال ممثله الشخصي ، في تأكيد طبيعة ومدى ما عانته المنطقة من خسائر بيئية واجتماعية واقتصادية ،

(ط) UNEP/GCSS.III/2 و Corr.1 .

وإذ يحيط علما أيضا مع التقدير بجهود قوة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والتي أنشاها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،وخطة العمل التي وضعتها ، ومساهمات مختلف الجهات المانحة لاصندوقين الاستئمانيين اللذين أنشاهما الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على التوالي للتصدي للحالة الطارئة في المنطقة ،

وإذ يسلم بأن التصدي لهذه الكارثة البيئية يتجاوز قدرات بلدان المنطقة ، ومن ثم يكون من الضروري تعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذه القضية ،

١ - يوجه انتباه الحكومات المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية إلى الحاجة الماسة إلى إصلاح ما لحق بالبيئة في المنطقة من دمار ، مع التركيز بنوع خاص على دورات الحياة البحرية (مصايد الاسماك) والاثار الضارة المحتملة والبعيدة المدى على الصحة البشرية ، وهو ما أوضحته النتائج التي توصلت إليها قوة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والتي أنشاها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقييم الحالة البيئية في تلك المنطقة ، وفقا لبرنامج الإصلاح الموحد الذي أعدته حكومات المنطقة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وجميع وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة وكذلك المنظمات الدولية الاخرى ؛

٢ - يدعو المجتمع الدولي ، والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية - داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها - إلى أن تشارك على نحو فعال تقنيا وماليا في برامج الإصلاح التي تهدف إلى التخفيف من حدة التدهور البيئي في المنطقة ، وفي تعزيز المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية بغية تعزز قدرتها على تنسيق هذه البرامج وتنفيذها ؛

٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يوجه انتباه مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية إلى هذا المقرر وإلى برنامج الإصلاح الموحد ، من خلال لجنته التحضيرية ، وأن يتعاون على نحو كامل مع المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في تنفيذ برامج الإصلاح .

الجلسة الخامسة
٥ شباط/فبراير ١٩٩٢

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على مجلس الإدارة في دورته الإستثنائية الثالثة

الرمز	العنوان
UNEP/GCSS.III/1	جدول الاعمال المؤقت
UNEP/GCSS.III/1/Add.1/Rev.1 and Corr.1	جدول الاعمال المؤقت المشروح وتنظيم عمل الدورة
UNEP/GCSS.III/2/ and Corr.1	حالة البيئة (١٩٧٢-١٩٩٢) : إنقاذ كوكبنا - التحديات والآمال : تقرير المدير التنفيذي
UNEP/GCSS.III/2/Add.1 and Corr.1	حالة البيئة (١٩٧٢-١٩٩٢) الاجراء المقترح أن يتخذه مجلس الإدارة
UNEP/GCSS.III/3 and Corr.1/Rev.1	حالة التصحر وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر : تقرير المدير التنفيذي
UNEP/GCSS.III/3/Add.1 and Corr.1	حالة التصحر وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر : الإجراء المقترح أن يتخذه مجلس الإدارة
UNEP/GCSS.III/4 and Corr.1	النظر في التقرير الموحد للامين العام بشأن مواصلة المتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ : مذكرة للمدير التنفيذي

UNEP/GCSS.III/4/Add.1	تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٧ التقرير الموحد للأمين العام : الإجراء المقترح أن يتخذه مجلس الإدارة
UNEP/GCSS.III/5 and Corr.1	**البيان الاستهلالي الذي أدلى به المدير التنفيذي أمام مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الاستثنائية الثالثة**
UNEP/GCSS.III/L.1	حالة التصحر وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر : مشروع مقرر مقدم من لجنة الممثلين الدائمين
UNEP/GCSS.III/L.2	النظر في التقرير الموحد للأمين العام بشأن مواصلة المتابعة الموضوعية لقراري الجمعية العامة ٤٢/١٨٦ و ٤٢/١٨٧ : مشروع مقرر مقدم من لجنة الممثلين الدائمين
UNEP/GCSS.III/L.3	حالة البيئة (١٩٧٢-١٩٩٢) : مشروع مقرر مقدم من لجنة الممثلين الدائمين
UNEP/GCSS.III/Inf.1	تقرير عن حالة إعداد الوثائق المقدمة إلى الدورة الإستثنائية الثالثة
UNEP/GCSS.III/Inf.2 and Corr.1	النظر في تقرير الأمين العام بشأن الدراسات التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ٤٤/١٧٢ ألف بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر : مذكرة من المدير التنفيذي
UNEP/GCSS.III/Inf.3	مشروع الفصل ٢٤ من التقرير الشامل عن حالة البيئة (١٩٧٢-١٩٩٢) : مذكرة من المدير التنفيذي

- - - - -

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York OR/GA/47, Suppl.25 16137—May 1992—395
ISSN 0252-2101